الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلـوم التجـاريـة

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales

الموضـــــــــــــــوع

دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة: شركة سونلغاز(مديرية التوزيع بسكرة).

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محـــــاسبة

إعداد الطالب:
هاني عمر صلاح الدين

الأستاذ المشرف:
د/ تومي ابراهيم

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	جودي محمّد رمزي	أستاذ محاضر(أ)	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	تومي ابراهيم	أستاذ محاضر(أ)	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	حوحو سعاد	أستاذ محاضر(أ)	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2019 /2020

شكر و تقدير

الحمد الله نحمده و هو المستحق للحمد و الثناء، ننحني بكل خضوع و خشوع للواحد الأحد و نحمده حمدا كثيرا و نشكره شكرا جزيلا، وحده له الحمد و الفضل لما وصلنا إليه، فالحمد لله الذي أعاننا و وفقنا في إعداد و تقديم هذه المذكرة.

و بعده نتقدم بشكرنا و امتناننا للأستاذ المشرف "د. براهيم تومي " على تأطيره و على كل ما قدمه من مساعدات و إرشادات و مجهودات من أجل إعداد مذكرة تخرج ناجحة، دون أن أنسى شكر أعضاء لجنة المناقشة على تحملهم عناء قراءة المذكرة و تصويبها .

الإهداء

أهدي عملي المتواضع هذا و الذي وفقني الله في إتمامه

إلى من أفنت عمرها لتسير دربي.

إلى من حملتني وهنا على وهن

إلى التي سهرت لتربيتي و تعليمي و تألمت لآلامي

أمي العزيزة الغالية حفظها الله و أطال عمرها ؛

إلى الذي لم يدخر جهدا لتربيتي

أبي الغالي حفظه الله و أطال عمره.

إلى أخواتي.

الى كل الأهل

إلى أصدقائي و إلى كل من أحب و أحبوني إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل و رافقوني في مشواري الدراسي.

ملخص الدراسة:

تهدف دراستنا الى توضيح دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية و بالتحديد في شركة سونلغاز (مديرية التوزيع بسكرة) ،و ذلك باعتبار أن المعلومة المحاسبية التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي مهمة جدا في تقييم الاداء المالي في المؤسسة.

فبعد التطرق للجانب النظري لنظام المعلومات المحاسبي من خلال تعريفه و معرفة مكوناته المختلفة و انتقالنا الى الجانب النظري للأداء المالي و أهم المؤشرات المستخدمة في قياسه و كذلك اجرائنا للدراسة التطبيقية في شركة سونلغاز بسكرة توصلنا الى مجموعة من النتائج المهمة و التي نلخصها في أن الشركة تستخدم نظام محاسبي معلوماتي يمكنها من التحكم أكثر في مكونات النظام للحصول على مخرجات تتمثل في معلومة محاسبية دقيقة تساعدها في اتخاذ القرار.

الكلمات المفتاحية: معلومة محاسبية – نظام معلومات المحاسبي – الاداء المالي.

Abstract:

Our study aims to clarify the role of the accounting information system in improving the financial performance in the economic institution, specifically in SONALGAS (Distribution Director in BISKRA), given that the accounting information provided by the accounting information system is very important in evaluating the financial performance of the institution.

After showing the theoretical side of the accounting information system through its definition and knowledge of its various components, and we moved to the theoretical side of financial performance and the most important indicators used in measuring it, as well as our conducting the applied study in Sonalgaz Biskra, we reached a set of important results, which we summarize in that the company uses the system An accountant with information that enables it to control more of the components of the system to obtain outputs represented in accurate .accounting information that helps them in making decisions.

Key words : accounting information – accounting system – financial performance.

فهرس المحتويـــــــــــــات

- الشكر و التقدير
- الاهـــــــــداء
- ملخص الدراسة
- فهرس المحتويات
- فهرس الأشكال و الجداول
- المقدمة .....أ
- الفصل الأول: مدخل حول نظام المعلومات المحاسبي .....(1)
- تمهيد..... (2)
- المبحث الأول:مفهوم نظام المعلومات المحاسبي..... (3)
- المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبي و خصائصه..... (3)
- المطلب الثاني: مكونات و متطلبات نظام المعلومات المحاسبي..... (13)
- المطلب الثالث: أهمية نظام المعلومات.....(15)
- المبحث الثاني: أهداف ووظائف نظام المعلومات المحاسبي و العوامل المؤثرة فيه.....(16)
- المطلب الأول:أهداف نظام المعلومات المحاسبي.....(16)
- المطلب الثاني:وظائف نظام المعلومات المحاسبية.....(18)
- المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي.....(20)
- خلاصة الفصل.....(22)
- الفصل الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.....(23)
- تمهيد.....(24)
- المبحث الأول:مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي.....(25)
- المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي.....(25)
- المطلب الثاني:مفهوم تقييم الأداء المالي.....(28)
- المطلب الثالث:أهمية تقييم الأداء المالي و متطلبات نجاحه.....(32)
- المبحث الثاني :مؤشرات و أسس تقييم الأداء المالي.....(34)

- المطلب الأول: القوائم المالية (تعريفها،أنواعها،أهميتها)..... (34)
- المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي(التعريف و الأنواع)..... (39)
- المطلب الثالث:دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم و تحسين الأداء المالي للمؤسسة..(43)
- خلاصة الفصل.....(46)
- الفصل الثالث: دراسة تطبيقية في شركة سونلغاز..... (47)
- تمهيد..... (48)
- المبحث الأول: التعريف بالشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز –سونلغاز – بسكرة.... (49)
- المطلب الأول : نشأة و مهام شركة سونلغاز..... (49)
- المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لوكالة التوزيع بسكرة.....(54)
- المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لشركة سونلغاز بسكرة..... (57)
- المطلب الاول: واقع أنظمة المعلومات في شركة سونلغاز..... (57)
- المطلب الثاني:تحليل الميزانيات المحاسبية لشركة سونلغاز بسكرة..... (57)
- المطلب الثالث:تحليل جداول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع بسكرة.....(64)
- خلاصة الفصل .....(69)
- الخاتمة .....(70)
- قائمة المراجع.....(73)
- الملاحق .....(78)

فهرس الأشكـــــــــــــــــــــــــال

الرقم	عنـــــوان الشكـــــــــل	الصفحة
01	العلاقة بين البيانات و المعلومات	3
02	العناصر الأساسية للنظـــــــــام	4
03	نظام المعلومات المحاسبي يحول البيانات الى معلومات	11

فهرس الجـــــــــــــــــــــــــداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أصول الميزانية المحاسبية لشركة سونلغاز 2017-2018	57
02	أصول الميزانية المحاسبية لشركة سونلغاز 2019	59
03	خصوم الميزانية المحاسبية لشركة سونلغاز 2017-2018	60
04	خصوم الميزانية المحاسبية لشركة سونلغاز 2019	61
05	جدول حسابات النتائج لشركة سونلغاز- بسكرة 2017-2018	64
06	جدول حسابات النتائج لشركة سونلغاز- بسكرة 2018-2019	65

المقدمة:

إنّ التطورات المهمة التي عرفتها البيئة المحيطة بكل مؤسسة جعل من المهم جدا الاحاطة بكل المعلومات بما يتماشى مع التطورات و المستجدات، و حتى تتمكن المؤسسة من ذلك عليها العمل على الحصول على المعلومة الدقيقة و ذلك يتطلب وجود نظام معلومات قادر على الوفاء بالاحتياجات و تقديم المعلومات الازمة.

و بما ان النظام المحاسبي يعتبر مصدر مهم للمعلومات فان اي مؤسسة تمتلك نظام محاسبي يساعدها على البلوغ لأهدافها وذلك لضمان أداء فعال حيث تعتبر المحاسبة كأداة و مصدر يعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة سواء كان على مستوى البيئة الداخلية مما يساعد على اتخاذ القرارات الصحيحة من طرف مسيري المؤسسة أو البيئة الخارجية و ذلك يساعد على فهم وضعية المؤسسة خاصة فيما يتعلق بالمستثمرين و مصالح الضرائب حيث مكننا القول أن النظام المحاسبي هو نوع من نظم المعلومات الذي يوفر معلومات مالية مهمة جدا في اتخاذ القرارات المناسبة خاصة ما تعلق بتحسين الوضعية المالية للمؤسسة و تحسين أدائها باعتبار أن الأداء هو وسيلة مهمة لبلوغ المؤسسة لأهدافها و يعتمد الأداء أساسا على المعلومات المالية التي يوفرها النظام المالي المحاسبي لقياس و حساب المؤشرات المتعلقة به.

و من بين المؤسسات الجزائرية و التي لها أهمية بالغة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي هي الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز (سونلغاز) و التي تسعى لتحسين أدائها عن طريق ما توفره لها انظمة المعلومات المختلفة

1-الإشكالية: مما سبق يمكن وضع السؤال الرئيسي للدراسة كما يلي:

كيف يساهم نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي لشركة سونلغاز(مديرية التوزيع بسكرة) ؟

و من خلال سؤال رئيسي هناك مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي مزايا نظام المعلومات المحاسبية؟
- ماهي مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة؟ و كيف تساهم في تحسين الأداء؟
- هل ساهم نظام المعلومات المحاسبي في شركة سونلغاز في تحسين أدائها المالي؟

2-**فرضيات الدراسة:**

للإجابة على الاسئلة الفرعية وضعنا الفرضيات التالية:

- يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات دقيقة و صحيحة عن وضعية المؤسسة.
- توجد العديد من المؤشرات لقياس الأداء المالي للمؤسسة و التي من خلالها نقيم الأداء المالي من أجل تحسينه.
- تسعى شركة سونلغاز الى تحسين أدائها المالي عن طريق نظام المعلومات المحاسبي.

3-أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى:

- معرفة ماهية و مزايا نظام المعلومات المحاسبية.
- التعرف على الأداء و مؤشراته.
- معرفة دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي و المؤسسات.
- التعرف على شركة سونلغاز و الوقوف على أدائها المالي.

4-أهمية الدراسة: يستمد موضوع نظام المعلومات المحاسبي أهميته من الأهمية التي تلعبها المعلومة في وقتنا الحالي في ظل الاتجاه نحو الإفصاح و الشفافية لضمان دقة القرارات المتخذة و في الوقت المناسب،فكلما كانت البيانات دقيقة كلما مكن ذلك مسيري المؤسسة من اتخاذ القرارات المناسبة لبلوغ المؤسسة لإهدافها .

5-المنهج المستخدم: تمّ استخدام المنهج الوصفي و ذلك فيما يتعلق بالجانب النظري للموضوع حيث قمنا بالمسح المكتبي و الحصول على المراجع اللازمة، كما تمّ إستخدام المنهج التحليلي في تحليل ودراسة البيانات المالية لشركة سونلغاز، وإسقاط الجانب النظري لنظام المعلومات المحاسبي على المؤسسة موضوع الدراسة.

6-حدود الدراسة:

1.6- الحدود الزمانية:

من خلال دراسة وتحليل الوثائق والبيانات المالية للفترة 2017-2019 و ذلك لمعرفة مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين أداء شركة سونلغاز.

2.6- الحدود المكانية:

وهي الدراسة الميدانية في شركة سونلغاز و بالتحديد في مديرية التوزيع بسكرة.

7-الدراسات السابقة: توجد بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوعنا و أهمها:

1.7- **دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي دراسة حالة : مؤسسة مطاحن البركة، مذكرة ماستر من اعداد الطالب: عبد العزيز تغليسية،** حيث هدفت هذه الدراسة لتحديد دور نظم المعلومات في تحسين الأداء المالي على اعتبار أن نظم المعلومات هي أداة فعالة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية و ذات فاعلية هامة و من بين النتائج المتوصل اليها :

-تهدف نظم المعلومات المحاسبية لتحسين الأداء المالي و لها أهمية كبيرة من حيث مخرجات المعلومات الصحيحة لبقاء استمرارية المؤسسات؛

-دور نظم المعلومات المحاسبية يهدف الى توفير المعلومات اللازمة للاتخاذ القرارات المناسبة ؛

-يوجد دور فعال لنظم المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

2.7- **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية المطاحن الكبرى للجنوب رسالة ماجستير من اعداد الطالبة حياة بزقراري،** حيث هدفت الدراسة الى محاولة معرفة أهمية المعلومات المحاسبية بالنسبة للمسيرين و كيف يعتمد عليها لتحسين الأداء المالي و محاولة اظهار أهمية القوائم المالية في النظام المالي المحاسبي الجديد في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية

و من خلال هذه الدراسة سنحاول ابراز أهمية نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة سونلغاز خلال الفترة 2017-2019 وهي فترة حديثة نسبيا.

8-هيكل الدراسة: قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول:مدخل حول نظام المعلومات المحاسبي نتناول فيه مبحثين المبحث الأول مفهوم نظام المعلومات المحاسبي أما المبحث الثاني فنتناول فيه كل من أهداف و وظائف نظام المعلومات المحاسبي و العوامل المؤثرة فيه.

أمّا الفصل الثاني:مؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية حيث يتناول مبحثين المبحث الأول مفهوم الأداء المالي و المبحث الثاني أسس و مؤشرات تقييم الأداء المالي

أمّا الفصل الثالث:الدراسة التطبيقية في مؤسسة سونلغاز (مديرية التوزيع بسكرة) حيث نعرف بالمؤسسة محل الدراسة و نحاول اسقاط الجانب النظري.

9- صعوبات الدراسة:

ألقت جائحة كورونا بظلالها على كل دول العالم، حيث أثّرت بشكل سلبي كبير على كل القطاعات حيث لم نتمكن من إجراء التربص التطبيقي على مستوى مؤسسة سونلغاز إلّا في وقت متأخر جدّا و لم نستفد من كل المعلومات اللازمة للوصول الى النتائج المرجوة من الدراسة حيث رفض استقبالنا اثناء الحجر لأسباب وقائية صحية.

الفصل الاول:

مدخل حول نظام المعلومات المحاسبي

تمهيد:

لابد أن يتوفر في أي مؤسسة نظام معلومات محاسبي يوفر لها كافة البيانات و يعزز الشفافية و مصداقية المعلومات حولها،فهو من بين أهم النظم الأساسية للمؤسسة و ذلك نظرا لأهمية المعلومات المحاسبية و ما تعكسه عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسات و من خلال هذا الفصل نحاول تقديم مدخل عام حول نظام المعلومات المحاسبي و ذلك من خلال تقسيمه الى مبحثين كمايلي:

المبحث الأول:مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

المبحث الثاني:أهداف و وظائف نظام المعلومات المحاسبي و العوامل المؤثرة فيه

المبحث الأول:مفهوم نظام المعلومات المحاسبي :

لقد حدثت تطورات هامة خلال السنوات الأخيرة في كل من الوظيفة المحاسبية و البيئة المحيطة بها و ذلك نتيجة التزايد على طلب المعلومات سواء من حيث الكم أو الكيف بما يتماشى مع نموذج التنظيمات و التطورات التكنولوجية في كل من التنظيمات و البيئة المحيطة بها و يعتبر النظام المحاسبي من أهم المصادر للحصول على المعلومات الكمية للمؤسسات (مبارك، 2013، صفحة 9)،و من خلال هذا المبحث نحاول توضيح أهم المفاهيم و التعاريف المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي كمايلي :

المطلب الأول:تعريف نظام المعلومات المحاسبي و خصائصه:

أولا: تعريف المعلومة :

قبل التطرق الى نظام المعلومات المحاسبي نتطرق أولا الى المعلومات التي تعد الناتج من نظام المعلومات حيث يجب التمييز بين البيانات و المعلومات فالبيانات هي حقائق أولية و أرقام و اذا ما جمعت معا فانها تمثل المدخلات لنظام المعلومات .

أما المعلومات فانها تتكون من بيانات تم تحويلها و تشغيلها لتصبح لها قيمة و بالتالي فان المعلومات تمثل معرفة لها معنى و تفيد في تحقيق الأهداف (الدهراوي، 2005، صفحة 15) و شكل رقم (1) يظهر العلاقة بين البيانات و المعلومات:

الشكل رقم (1): العلاقة بين البيانات و المعلومات

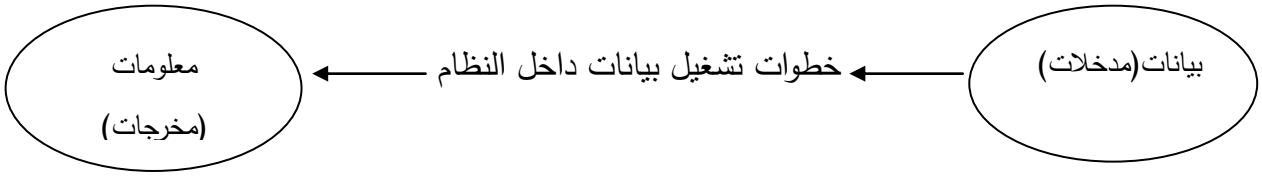

المصدر: (الدهراوي،2005،صفحة 15).

ثانيا:تعريف النظام system :

أما النظام فهو مجموعة موحدة من الأجزاء المتفاعلة و التي تؤدي سوية لتحقيق أهدافه,ان العالم يكون مرتبط بالأنظمة سواء كانت طبيعية أو بواسطة البشر فنهر دجلة أو النظام الشمسي هي أنظمة طبيعية بينما الساعة و شبكة الطرق السريعة هي أنظمة بشرية . و كل نظام له بنية تحتية مستقلة عن بيئته,ان أغلب

الأنظمة تكون مفتوحة بمعنى تقبل مدخلات من بيئتها و تزود المخرجات الى البيئة و كثير منها(الأنظمة) ملموسة حيث توظف الموارد الطبيعية كالمواد و الأشخاص (الجزراوي، 2009، صفحة 19) و الشكل 2 يوضح العناصر الأساسية للنظام كما يلي :

الشكل (2): العناصر الأساسية للنظام

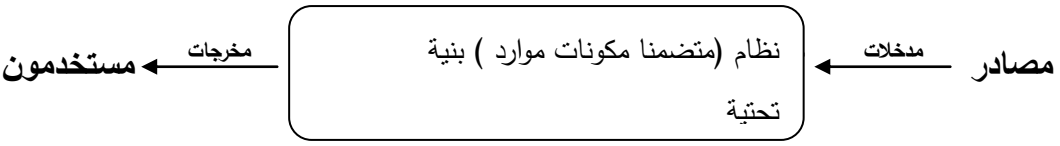

المصدر : (الجزراوي ، 2009،صفحة 19).

ثالثا: المعلومات المحاسبية :

تعرف المعلومات المحاسبية على أنها هي كل المعلومات الكمية و الغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية و التي تتم معالجتها و التقرير عنها بواسطة نظام المعلومات المحاسبية في القوائم المالية مقدمة للجهات الخارجية و في خطط التشغيل و التقارير المستخدمة داخليا, و بذلك فهي تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تجرى على البيانات المحاسبية بما يحقق الفائدة من مستخدميه . حيث أصبحت تكمن أهمية المعلومات المحاسبية بالنسبة للمنظمات الأعمال المعاصرة و الناجحة بمثابة القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها لممارسة أعمالها في ظل بيئة الأعمال المتغيرة و المعقدة , و التي تحيط بالمنظمة حاليا و مستقبلا , و تمثل المعلومات الأساس المنطقي لعملية اتخاذ القرارات .

تنشأ الحاجة الى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة, و بذلك فان الهدف من توفير و تقديم المعلومات المحاسبية في تخفيف حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات لاسيما متخذي القرارات, و كذلك لامدادهم بمزيد من المعرفة,حيث أن وفرة المعلومات الضرورية اما تؤدي الى زيادة المعرفة المسبقة لما يحدث مستقبلا,أو تقليل حجم التباين في الخيارات,و ذلك في عندما يستخدم متخذو القرارات لتلك المعلومات كنسب احتمالية للاختيار بين البدائل المتاحة (بن عيشي، 2014، الصفحات 231-232) .

و حتى تكون هذه المعلومات قابلة للاستخدام و أكثر فائدة في اتخاذ القرارات لابد أن تتميز بمجموعة من الخصائص نذكرها فيمايلي (الرمحي و ذيبة، 2014، صفحة 18):

–الملائمة: لابد أن تكون ملائمة اذا قللت من حالة عدم التأكد و تساعد متخذ القرار من تعديل توقعاته .

–الموثوقية : تعتبر المعلومات ذات موثوقية عندما تكون خالية من الأخطاء أو تستند و تمثل بدقة الأحداث أو النشاطات التي تصفها .

–الكمال: لا تعتبر المعلومات مفيدة اذا لم تكن مكتملة و تغطي جميع جوانب النشاط الذي تصفه .

–الوقتية:أن تقدم المعلومة الى متخذي القرارات في الوقت المناسب لاتخاذ القرار المناسب .

–القابلية للفهم:أي أن المعلومة معروضة بطريقة سهلة الاستيعاب و الفهم و يمكن استخدامها من قبل المستخدم .

–القابلية للتحقق:أي أنه يوجد اجماع فكري على المعلومة بمعنى أن الطبيعة المعلومة تكون بشكل يؤدي الى الوصول نفس النتائج عند استخدامها من قبل أشخاص مختلفين .

–سهلة الوصول:أي أنه يمكنك الحصول على المعلومة عندما تحتاجها و بالشكل الذي تريده .

و أما عن الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية، فان المعلومات المحاسبية تشكل الاساس الذي يعتمد عليه كثيرا من المستخدمين في عملية اتخاذ القرارات،و ذلك من خلال عملية التقدير التي تجري استنادا لما توفره المعلومات المحاسبية و استخدامها للتنبؤ بالوضع المستقبلي،بادخال أثر تغيرات الظروف الاقتصادية العامة على الوضع لتكون اكثر استجابة لتطلعات متخذي القرارات،و عموما فان المعلومات المحاسبية تخدم العديد من المستخدمين يمكن حصرهم في ملاك المؤسسة و المتعاملون معها وفقا للنسق المحدد فيما يأتي .

1–ملاك المؤسسة:يهتم الملاك بالمعلومات المحاسبية التي تنشأ داخل المؤسسة،و ذلك بغية الوقوف على حقيقة وضع المؤسسة الحالي،لتقدير التزامتها تجاه الغير و التزامات الغير تجاهها،كما يهتم الملاك بتحليل و ترجمة بيانات التقارير المالية لتقييم المركز المالي لمؤسستهم بغية تحديد مدى قدرتها على تحقيق الأرباح و استمراريتها مستقبلا .

2–حملة سندات القرض:يهتم حملة السندات بمؤشرات السيولة في المؤسسة و مدى قدرتها على تسديد الفوائد،و الديون،و ذلك باعتبار أنهم يتقاضون أرباحا ثابتة تتمثل في الفوائد .

3-الدائنون و المصارف:و هم الذين يشغلون وظيفة تمويل المؤسسة بالقروض،و لذلك فهم يهتمون بمقدرة المؤسسة على الوفاء باللالتزامات الملقاة على عاتقها و ذلك ضمانا لحقوقهم .

المؤسسات الحكومية:تفرض الجهات الحكومية على المؤسسات الاقتصادية نوعا من الاعلام المحاسبي،و ذلك من خلال التشريعات القانونية التي من خلالها ضبط تسيير المؤسسات و أداء التزامتها تجاه المؤسسات الحكومية كالتشريع الضريبي الذي يفرض على المؤسسات دفع الضرائب و الرسوم .

5-الادارة:تستخدم الادارة المعلومات المحاسبية لتحقيق أهدافها المختلفة من قياس تكلفة انشطتها،تقرير لسياستها و اجراءاتها الادارية،و كذا استخدامها للتنبؤ و الرقابة .

6-نقابات العمال:ترغب نقابات العمال في الحصول على المعلومات المحاسبية لتقوية مركزها التفاوضي لتحقيق مكاسب كرفع الاجور و الحصول على مكافات مقابل الجهد المبذول .

7-الجمهور:ان توسع الشركات المساهمة و زيادة المساهمين يجعل من الاعلام المحاسبي أداة فعالة تحظى باهتمام الجمهور من خلال ما توفره من معلومات ليستند اليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية و غيرها (الوافي، 2003-2004، الصفحات 76-77)

رابعا:مفهوم نظام المعلومات:

يلعب نظام المعلومات دورا أساسيا في كل المستويات فهو مصدر لانتاج المعارف و أداة القرارات كما يعتبر أداة تطوير من خلال نشر نتائج الابحاث (كحول، 2010-2011، صفحة 16) .

و نظرا للدور الفعال لنظام المعلومات في انتاج المعلومة التي تسمح بتحليل الأحداث الماضية،و الاطلاع على الواقع المعاش حاضرا للوصول الى الاوضاع المتوقعة مستقبلا،يعتبر هذا النظام ضرورة أكيدة في المؤسسة و ذلك من أجل :

-تمكين المسيرين من اتخاذ القرارات المناسبة و في الأوقات المناسبة ؛

-اجراء عملية المراقبة لكشف كل خطأ أو تلاعب ؛

-الربط و التنسيق بين مختلف المصالح و الادارات (دراج، 2001-2002، صفحة 25) .

توجد عدة تعاريف لنظام المعلومات و من أهمها :

-يعتبر نظام المعلومات مجموعة الوسائل و الاتصالات التي تضمن: القياس، المراقبة، التخزين، المعالجة و توزيع المعلومات من أجل توفيرها في المكان و الوقت و بالشكل المناسب ؛

-يعرف نظام المعلومات بإنه الاطار الذي يتم من خلاله تنسيق الموارد(البشرية و الالية) لتحويل المدخلات (البيانات) الى مخرجات(معلومات) لتحقيق أهداف المشروع؛

-نظم المعلومات عبارة عن مجموعة موارد منظمة،من وسائل و برامج و موظفين و معطيات و اجراءات تسمح بجمع،معالجة،تخزين ، و ايصال المعلومات في شكل معطيات أو نصوص أو صور... الخ في المؤسسة (عيادي ع.، 2007-2008، صفحة 6) ؛

-كما يعرف نظام المعلومات بأنه : مجموعة مركبة و مبينة تعمل وفق تقنيات و اجراءات و قواعد موجهة لتحقيق أعمال امتلاك ،تخزين،معالجة و نشر المعلومات بهدف مساعدة الأفراد و الجماعات في المؤسسة في اتخاذ قرارات التسيير اعتمادا على مجموعة متكاملة من الموارد البشرية و الحاسوبية التي ترافق عمليات جمع و تخزين و معالجة و نشر و استخدام المعلومات في مجال وظائف نشاط المؤسسة (عيادي م.، 2007-2008، صفحة 34)؛

كما يشير مصطلح نظام المعلومات الى كافة الاساليب (البشرية و المادية) التي يمكن أن تستخدم في معالجة البيانات و تحويلها المادية) التي يمكن أن تستخدم في معالجة البيانات و تحويلها الى معلومات يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات من قبل متخذيها و يعتبر نظام المعلومات بهذا المفهوم وسيلة مساعدة في عملية اتخاذ القرارات حيث يعمل على توفير المعلومات للجهات التي يمكن أن يستفيد منها في اتخاذ القرارات و بما يعني أنه نظام خدمة يعمل على تأمين العلاقة بين مصادر المعلومات و مستخدميها بالصيغة التي تساعدهم في اتخاذ القرارات المختلفة (شبرة، 2011-2012، صفحة 45).

يلاحظ أن كل التعاريف السابقة تصب في نفس المفهوم و هو ان نظام المعلومات هو عبارة عن مجموعة من الوظائف التي تحول البيانات الى معلومات مفيدة حول المؤسسة.

يتكون نظام المعلومات من العناصر التالية (عيادي م.، 2007-2008، صفحة 34):

- المعلومات: كل المعلومات مهما كان شكلها في المؤسسة تنتمي الى نظام المعلومات
- الوسائل البشرية: هم مجموعة الأشخاص الذين يتلقون ، يعالجون و ينشرون المعلومة

- الوسائل المادية: هي مجموعة الآلات ذات التقنية العالية التي تساعد في استقبال ،معالجة و تسيير المعلومات

- الاجراءات: هي مجموعة أدوات العمل و القواعد التي تسمح بحل مشاكل تسيير المعلومة و منها : النماذج (الرياضية،بحوث العمليات)، الخورزميات ، الخطط و المعايير، ملفات الأوامر، الاجراءات الادارية ،البرامج المعلوماتية

يتميز نظام المعلومات بمجموعة من المميزات و الخصائص نوجزها في مايلي :

- توافق نظام المعلومات مع البيئة الخارجية: يجب أن لا يكون نظام المعلومات في معزل عن البيئة الخارجية ، و عليه فمن الضروري عند تصميم نظام المعلومات او صيانته أو تطويره ، مراعاة البيئة الخارجية التي يعمل فيها النظام؛

- عدم التعارض مع أهداف و رسالة المؤسسة: يجب أن يكون نظام المعلومات مبني بشكل يتوافق مع أهداف و استراتجية المؤسسة و رسالتها؛

- تحقيق الرقابة: من أهم الخصائص التي يجب أن تتوفر في نظام المعلومات هي خاصية الرقابة التي لها دور كبير في المؤسسة لأنها تعتبر الموجة و المرشد للمؤسسة في نشاطها؛

- التوافق و التلاؤم مع كل وظائف و نشاطات المؤسسة و التغلغل فيها :تمتاز نظام المعلومات بالتكامل مع مختلف أنشطة المؤسسة باعتباره هو المسير و الموجه لهذه النشاطات و الوظائف؛

- القدرة على جمع البيانات من مصادرها المختلفة و تبويبها و تحليلها و استخلاص المعلومات الضرورية التي تحتاجها المؤسسة (قورين، 2006-2007، الصفحات 03-04)؛

- ضمان التغذية العكسية :يضمن نظام المعلومات استرجاع المعلومات من مستخدميها الى معديها مرة أخرى من أجل اعادة تشغيلها وفق حاجة المؤسسة لهذه المعلومات التي تعتبر جد مهمة في عملية التخطيط و التنبؤ ؛

- السرعة في معالجة البيانات و انتاج المعلومات في الوقت المحدد و بالكمية التي يحتاجها المستخدم و ضمان تقديم هذه المعومات في أي وقت يريده متخذ القرار؛

- دعم عملية اتخاذ القرار و التخطيط في المؤسسة : يعمل نظام المعلومات و من خلال المعلومات التي ينتجها سواء في شكل تقارير أو قوائم على دعم عملية التخطيط و اتخاذ القرار في المؤسسة بمختلف مستوياتها الاستراتيجية و الوظيفية و التكتيكية (مخلوفي، 2014-2015، الصفحات 66-67) ؛

يتمثل الهدف الرئيسي لنظام المعلومات في توفير المعلومات الضرورية للمستخدمين و المنتفعين بها و يتجزأ من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الجزئية و المتمثلة في ما يلي:

- التنسيق بين النظم الفرعية بشكل يجعل هذه الأخيرة تعمل معا غلى توفير المعلومات الصحيحة و المناسبة لمن يحتاجها ؛
- توفير العناصر الملائمة من المعلومات بشكل يسمح بمراقبة تطور المؤسسة ؛
- مساعدة متخذي القرارات على امتلاك العناصر التي تسمح باتحاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب ؛
- تسهيل عملية اعداد و انتاج التقارير الادارية؛
- تنشيط حركة الاتصالات بالمؤسسة؛
- التنسيق بين النشاطات المختلفة في المؤسسة و ذلك بتقديم المعلومات في الوقت المناسب (حناش، 2016-2017، صفحة 30).

ان لأي نظام معلومات وظائف أساسية تتمثل في (سليماني، 2012-2013، الصفحات 76-77):

1) تجميع البيانات:تبدأ هذه الوظيفة بتحديد ماهي البيانات التي تعتبر المدخلات الأساسية للنظام ثم تجمع هذه البيانات من مصادرها المختلفة و ادخالها الى النظام و اعدادها للتشغيل من خلال مجموعة محددة من الانشطة المتمثلة في:

- تسجيل البيانات الخاصة بالأحداث و العمليات و القرارات حتى يمكن استخدامها ؛
- تصنيف البيانات بوضعها في صورة فئات أو مجموعات وفقا لخصائص مشتركة؛

- التدقيق وذلك بفحص البيانات للتأكد من اكتمالها و صحتها؛
- التحويل حيث يتم نقل البيانات من نقطة الحصول عليها الى مكان تشغيلها.

2) تشغيل البيانات : يقصد بتشغيل البيانات معالجة البيانات من خلال مجموعة معينة من العمليات الاساسية لتحويلها الى معلومات ذات معنى مفيد لمتخذي القرارات و تتمثل هذه العمليات في العمليات الحسابية و المنطقية، المقارنة، التلخيص و التقرير.

3) ادارة البيانات: تتكون هذه الوظيفة من ثلاث مراحل:

- التخزين : يقصد بها وضع البيانات في ملفات أو قواعد البيانات و تقدم البيانات المخزنةمختلف الاحداث التي تجري بالمؤسسة
- تخديث البيانات : و نعني بها عملية تعديل البيانات المخزنة من خلال حذف و اضافة بيلنات حتى تصبح تعكس الوضع الحالي للمؤسسة
- استدعاء البيانات: يقصد بها استدعاء البيانات المخزنة لأغراض التشغيل و استخراج النتائج

4) رقابة و حماية البيانات: قد تحدث أخطاء في البيانات التي تدخل التشغيل أو قد تفقد هذه البيانات أو قد يتم التلاعب في السجلات أثناء التشغيل و هكذا ، و لذلك جاءت هذه الوظيفة لحماية البيانات من التلاعب و التأكد من دقتها و صحتها و بالتالي دقة المعلومات.

5) انتاج المعلومات : الوظيفة النهائية أو الأخيرة لنظام المعلومات هي وضع المغلومات في يد المستخدمين سواء داخل المؤسسة أو خارجها من أجل اتخاذ قرارات صائبة و يتطلب ذلك خطوتين أساسيتين هما انتاج التقارير التي تحتوي على المعلومات و توصيلها و ذلك بتقديم التقارير بصورة مفهومة و مفيدة للمستخدمين و ضمان وصول التقارير للمستخدمين .

خامسا :تعريف نظام المعلومات المحاسبي:

بعد تعريفنا لكل من المعلومات و النظام، نظام المعلومات بشكل عام و كذا المعلومة المحاسبية نتطرق لتعريف نظام المعلومات المحاسبي حيث يعتبر نظام المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات المالية و الكمية لجميع الادارات و الأقسام و الأطراف الأخرى و

عليه يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبية بأنه أحد مكونات التنظيم الاداري يختص بجمع (acculate) و تبويب (classify) ,و معالجة (process),و تحليل (analyse)أو توصيل (communicate) المعلومات المالية و الكمية لاتخاذ القرارات الى الأطراف الداخلية و الخارجية .

أو هو نظام يقوم بجمع و تسجيل و تخزين و معالجة البيانات لانتاج المعلومات لصانعي القرار تساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة (جمعة، العربيد، و الزعيمي، 2007، صفحة 14) و هو موضح بالشكل (3) :

الشكل (3) : نظام المعلومات المحاسبي يحول البيانات الى معلومات

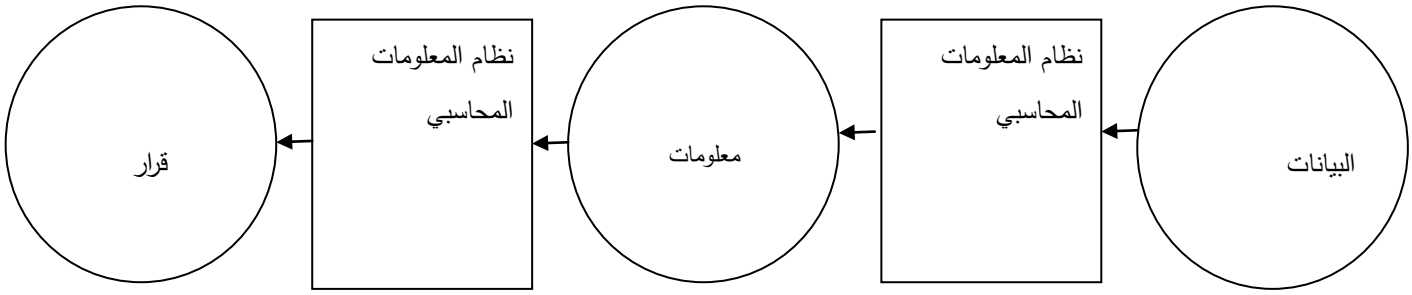

المصدر :(الرمحي و ذيبة ، 2014، صفحة 23)

كذلك نظام المعلومات المحاسبية أسهل من الأنظمة اليدوية,و يمكن أن يكون معقد جدا و يعتمد على أخر ما توصلت اليه التكنولوجيا,و يمكن أن يكون ما بين هذين المستويين فبغض النظر عن الأسلوب المتخذ,فنظام المعلومات المحاسبي و الأشخاص له يجب أن يجمعوا و يدخلوا و يعالجوا و يخزنوا و يصدروا تقارير بالبيانات و المعلومات,و يتم استخلاص نتيجة من هذه البيانات أما عن طريق الكمبيوتر أو عن طريق تطوير يدوية (الرمحي و ذيبة، 2014، الصفحات 22-23) .

و نظام المعلومات المحاسبي هو نظام يجمع و يسجل و يخزن البيانات، من أجل تقديم معلومات لمتخذي القرار،و يمكن أن يكون نظام المعلومات المحاسبي نظاما يدويا بسيطا يعتمد على الورقة و القلم،أو نظاما معقدا جدا يستخدم أحدث الحواسيب و المعلومات،أو أن يكون وسطا ما بين هذا و ذاك،و بغض النظر عن المنهج المتبع،فان العملية التي يمر بها النظام هي دائما،و عليه فعلى نظام المعلومات المحاسبي و الأشخاص الذين يستعملونه أن يجمعوا و يدخلوا و يعالجوا و يخزنوا و يقدموا البيانات و المعلومات،أي أنه

يمكن القول بان طريقة الورقة و القلم أو الحاسوب أو البرمجيات هي مجرد أدوات فقط تستخدم لتقديم المعلومات (ستينبارت و روميني، 2009، الصفحات 27-28).

ان اعتبار المحاسبة كنظام معلومات هي مرحلة من مراحل تطور الفكر المحاسبي،حيث تبين أن الدور الأساسي للمحاسب هو قياس التكاليف الانتاجية و الربحية و تقييم الأداء و بالتالي أصبح المحاسب مسؤولا عن نظام المعلومات الرسمي في المؤسسة و ذلك بهدف ترشيد الادارة في مجلات التخطيط و الرقابة و بصفة عامة في مجال اتخاذ القرارات (جربوع، 2014، صفحة 7) .

و تؤدي المحاسبة دورها كنظام للمعلومات في عملية مستمرة و متكاملة يمكن تحديد معالمها الرئيسية في ثلاث خطوات متتالية هي :

_ حصر العمليات المالية المتعلقة بنشاط المؤسسة و تمثيلها في صورة بيانات أساسية خام تسجل في الدفاتر المحاسبية

_تشغيل أو معالجة البيانات الأساسية وفق مجموعة من العروض أو المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لتتحول هذه البيانات بعد تشغيلها في النظام المحاسبي الى معلومات مالية تخدم أغراض مستخدمي هذه المعلومات

_ايصال المعلومات التي تتم معالجتها الى الأطراف ذات المصلحة و ذلك بواسطة مجموعة من التقارير المالية (مطر، 2004، الصفحات 21-22) .

خامسا: خصائص نظام المعلومات المحاسبي :

يتصف نظام المعلومات المحاسبي بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن الانظمة الأخرى نذكر منها:

- نظام المعلومات المحاسبي ليس بديلا عن نظام المعلومات الاداري و لكن هو نظام فرعي منه ،اي ان نظام المعلومات المحاسبي هو نظام فرعي من النظام الكلي للمؤسسة ألا وهو نظام المعلومات الاداري، الا انه و نظرا لمكانته في المؤسسة يعتبر البعض انه نظام مستقل بذاته ؛

- نظام المعلومات المحاسبي يتصف بالشمولية حيث يمتد الى كل الانشطة داخل المؤسسة، فلا يمكن تصور اي نشاط في المؤسسة لا يمسه نظام معلومات المحاسبي بطريقة او بأخرى باعتبار أن كل حركات كل الانشطة لها أثر مالي ، هذا الاثر المالي الذي يسيره نظام المعلومات المحاسبي؛
- يعتبر هذا النظام المعلوماتي هو الاساس المعتمد في عملية التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية كما ان اهم القرارات المتخذة في المؤسسة هي قرارات مالية تمس مباشرة المردودية و الهيكل المالي للمؤسسة؛
- يوفر معلومات مفيدة للمسيرين في كل المستويات الادارية من اجل اتخاذ القرارات ، باعتبار ان معظم القرارات التي تتخذ في المؤسسة لها أثر مالي مباشر على عائدات المؤسسة و هيكلها المالي فلهذا تحتاج المستويات الادارية في المؤسسة معلومات محاسبية تساعدها في اتخاذ القرارات و النظام الفعال القادر على ذلك هو نظام المعلومات المحاسبي (البار، 2010-2011، الصفحات 64-65)؛
- يمتاز بالتغلغل(التداخل) في الأنظمة الاخرى بحيث يمدها بالمعلومات الضرورية وهي بدورها تمده بالبيانات الضرورية حول كل التصرفات المادية و المالية التي أحدثتها؛
- يوفر معلومات للمستخدمين الداخليين و الخارجيين (قطاع و حبيش، 2020، الصفحات 493-512).

المطلب الثاني:مكونات و متطلبات نظام المعلومات المحاسبي :

أولا : مكونات نظام المعلومات المحاسبي:

نظرا لأن نظام المعلومات المحاسبي (AIS) هو نظام مادي ملموس فهو يتطلب مجموعة من المكونات المادية مثل وحدة التشغيل و قاعدة البيانات و الاجراءات و وحدات تخزين و استرجاع البيانات و توصيل المعلومات بالاضافة لموارد أخرى متنوعة . و نعرض تلك العناصر على نحو التالي :

- وحدة المعالجة processor : و تمثل الوسيلة المادية التي يتم من خلالها تحويل البيانات الأولية بحيث تكون قابلة للاستخدام,و قد تتم من خلال الحاسب أو من خلال التسجيل بالدفاتر المحاسبية (ديبان، نور الدين، و الدهراوي، 2000، صفحة 74).

- قاعدة البيانات data base :و تتضمن قاعدة البيانات كل البيانات التي تم تخزينها من قبل سواء على أقراص و أسطوانات ممغنطة أو في سجلات المحاسبية .
- الاجراءات procedures :تمثل تتابع خطوات معالجة البيانات داخل نظام المعلومات المحاسبي و قد يتم انجازها عبر الحاسب أو يدويا .
- وحدة تخزين و استرجاع البيانات storing & retriesant unit :و تختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة و الحفاظ عليها للاستخدام في المستقبل لادخال بعض العمليات قبل ارسالها الى متخذي القرارات.
- وحدة توصيل المعلومات (قنوات المعلومات) data trasmisson unit : و قنوات معلومات هذه هي الوسيلة التي يتم بها نقل و نقل و توصيل البيانات و المعلومات من وحدة الى أخرى داخل النظام المحاسبي حتى تصل الى متخذي القرارات الادارية,و قد تكون قنوات الاتصال هذه ألية أو يدوية على شاشات أو ورق حسب الغرض و الإمكانيات متاحة للمشروع (الدهراوي، 2005، صفحة 51) .

ثانيا :متطلبات نظام المعلومات المحاسبي :

يمكن صياغة الغرض من النظام في شكل أنواع المعلومات المطلوبة و كيفية تقديمها،فقد يهدف النظام إلى القيام بالعمليات الروتينية لتشغيل البيانات المحاسبية(حسابات الأجور,الأستاذ العام,جدولة الإنتاج . . .)أو قد يتم بيانات غير روتينية لمساعدة الإدارة في إتخاذ القرارات الإدارية أو كليهما .

كما أن حجم و نوع البيانات له تأثير كبير على طاقة تخزين البيانات و طرق تشغيلها. أما مصدر البيانات فيحدد كيفية الحصول عليها فمثلا عمليات المبيعات قد تأتي من أوامر العملاء,مكالمات ت أو عن طريق وكلاء المبيعات .

و بتحديد حاجة مستخدمي البيانات يمكن معرفة نوع المعلومات المطلوبة،الكمية المناسبة من المعلومات،و توقيت و عدد مرات تقييم التقارير و التي تعتمد على السرعة اللازمة لإتخاذ القرارات .

فالقرارات الخاصة برقابة الانتاج يتم اتخاذها عدة مرات يوميا للحفاظ على كفاءة عمليات الانتاج و بالتالي فإن توقيت المعلومات و عدد مرات تقديمها أساسي و هام لهذا النوع من العمليات . و على العكس

من ذلك فإن الميزانيات الرأسمالية تتخذ على فترات متباعدة و لا يحتاج الأمر إلى توقيت محدد لتقديم هذه المعلومات .

و من المهم عند تحديد متطلبات نظام المعلومات تحديد الفترة الزمنية لتخزين البيانات . فبعض البيانات يمكن حفظها لفترات طويلة بينما البعض الأخر يفقد قيمته بعد أيام معدودة فمثلا الأسعار الخاصة بالمواد الأولية تحتاج إلى مراجعة أولا بأول للوقوف على أحدث الأسعار و كذلك البيانات الخاصة بأسعار الفائدة في السوق بالنسبة لبنك تجاري،أما البيانات الخاصة ببوالص التأمين فيمكن تخزينها لفترات طويلة دون أن تفقد قيمتها

المطلب الثالث:أهمية نظام المعلومات :

يعد نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة أهمية بالغة خاصة من جانب المحاسبين الذي توفر لهم تسهيلات في دراستهم لنظام المعلومات المحاسبية و يمكن تلخيصها في الأسباب التالية :

1 يهتم المحاسب بنظام المعلومات المحاسبي لإنه قد يكون أحد مستخدمي المعلومات التي يوفرها هذا النظام,أو قد يكون هو المراجع الخارجي الذي يقوم بتقييم هذا النظام,الأكثر من ذلك أنه قد يكون المحاسب هو نفسه المصمم الذي يقوم بتصميم هذا النظام (ديبان، نور الدين، و الدهراوي، 2000، الصفحات 60-61)؛

2-المساعدة في إتخاذ القرار :حيث يوفر نظام المعلومات لمتخذي القرارات بالمعلومات اللازمة لتوضيح المشكلة المراد دراستها أو إتخاذ قرارات بشأنها,كما تساعد المعلومات المتوفرة على دراسة النتائج المحتملة عن القرار المتخذ مثال:إذا أردنا إتخاذ قرارات تجارية يجب توفير معلومات عن المبيعات الحالية بالإضافة إلى التنبؤ بالمبيعات على ستة أشهر (بوترفاس و مسلم، 2018-2019، الصفحات 12-13)؛

3-تطوير أنظمة المؤسسة و رفع أدائها من خلال الرقابة المستمرة و كشف الإنحرافات ثم إتخاذ الأجراءات التصحيحية ؛

4-تنمية و تطوير شبكات الإتصال و معالجات دقيقة ؛

5-قدرة المحاسبين على معرفة مصادر البيانات و كذلك ملما بالخطوات اللازمة لتشغيل و معالجة البيانات بهدف إنتاج المخرجات من المعلومات المطلوبة،و بحيث تمثل تلك المخرجات معلومات دقيقة و إقتصادية عند مقارنة تكلفة إنتاجها بمنافعها وملائمة مستخدمي النظام ؛

6-التنسيق بين أجزاء المنظمة:من خلال توفير مختلف المعلومات المتعلقة بكافة المستويات التنظيمية و مختلف الوظائف و هذا لإعطاء صورة واضحة و متكاملة عن المؤسسة (بوترفاس و مسلم، 2018-2019، الصفحات -13).

و يستمد نظام المعلومات أهميته من أهمية المعلومات في بيئة الأعمال المعاصرة حيث أصبحنا نعيش في عصر المعلومات في عصر المعلومات و الإقتصاد المعرفي،و بالتالي أصبحت المعلومات أكثر أهمية،و أصبحت الوحدات الإقتصادية في بيئة الأعمال المعاصرة تتعامل مع المعلومات على أنها مواد إقتصادية لها قيمة . وتتحدد قيمتها بمدى ملائمتها من حيث الكم و الكيف و التوقيت خصوصا في بيئة أعمال تتصف بسرعة التغير و التطور الدائم في الأهداف و البدائل و الوسائل و التحالفات،و بالتالي من الضروري أن يكون هناك تدفق دائم من المعلومات الملائمة لمساعدة الوحدة الإقتصادية في إتخاذ القرارات المتعلقة بتخطيط و رقابة أعمالها بالإضافة إلى تحديد نتيجة النشاط و قياس مركز مالي،و أصبح من البديهي أن الوحدات التي تستخدم معلوماتها بكفاءة و فعالية سوف يكون لديها ميزة تنافسية فجعلها في مركز أفضل من منافسيها (ديبان، نور الدين، و الدهراوي، 2000، الصفحات 61-62).

المبحث الثاني:أهداف و وظائف نظام المعلومات المحاسبي و العوامل المؤثرة فيه

من المهم دراسة نظام المعلومات المحاسبي و ذلك نظرا لأهميته سواءا على مستوى البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية للمؤسسة،حيث لنظام المعلومات المحاسبي مجموعة من الأهداف و الوظائف نوضحها من خلال هذا المبحث كمايلي:

المطلب الأول:أهداف نظام المعلومات المحاسبي

إن الغرض الرئيسي لأي نظام معلومات محاسبية هو توفير معلومات محاسبية لمختلف المستخدمين الداخليين كالإدارة أو الخارجيين كالزبائن،وتوجد ثلاثة أهداف نذكرها فيمايلي (الجزراوي، 2009، الصفحات 27-28):

1-**الهدف الأول:**الدعم اليومي للعمليات: إن أي وحدة إقتصادية تقوم يوميا بعدد من الأنشطة و الأحداث التي تسمى عمليات و العمليات المحاسبية و يقصد بالعمليات المحاسبية هي العمليات المالية المتبادلة أي إنتقال قيمة أو منفعة بين طرفين نتيجة قرار أو عمل إداري و تتضمن أحداث أو عمليات تبادل القيمة الإقتصادية مثلا عمليات البيع التي تحدث في الوحدات الإقتصادية هو تبادل القيمة الإقتصادية هو تبادل قيمة إقتصادية تمثل عملية محاسبية و التي أساسا يحويها و يعالجها نظام المعلومات المحاسبية،و من الجدير بالذكر أن نشير إلى أغلب العمليات المحاسبية كأمر الشراء على سبيل المثال يقود إلى حدوث عملية محاسبية فعندما تسري أي وحدة إقتصادية بضاعة على الحساب بناءا بناء على أمر شراء معين يؤدي هذا إلى حدوث عملية محاسبية حيث تزداد البضاعة في المخزن و يجعل المخزن و يجعل المخزن أو المشتريات مدينا و يزداد الدائنون حيث يجعل دائنا،من هنا نرى ان العمليات الغير محاسبية أيضا يحويها و يعالجها نظام المعلومات لمحاسبية لتأثيرها على العملية المحاسبية .

2-**الهدف الثاني:** دعم اتخاذ القرار : ان الهدف الثاني المهم لنظم المعلومات المحاسبية هو توفير معلومات لعملية اتخاذ القرار و الذي عادة يجب ان يتخذ بالتناسب مع عملية الوحدة الاقتصادية التخطيطية و الرقابية و ان هذا الهدف غالبا ما يطلق عليه بمعالجة المعلومات .

فمثلا كثيرا من الوحدات الاقتصادية تستخدم نظام معلوماتها المحاسبي لمهمة معالجة المعلومات الحيوية كتسليط لضوء على الايرادات المتوقعة للعام القادم،حيث بمعرفة الأخير تستطيع الوحدة الاقتصادية من اجراء التخطيط الضروري لانتاجها .

إن نظام المعلومات المحاسبي عادة ما يوفر بعض المعلومات المطلوبة لعملية اتخاذ القرار فمثلا نظام المعلومات المحاسبي يوفر معلومات حول اتجاه الايرادات للسنة الماضية و المستوى الحالي لها و استثناءًا لذلك تقوم الادارة باتخاذ القرارات المطلوبة في الوحدات الاقتصادية الضخمة يكون بعض الموظفين الرئيسين ربما مشتركين أو ضمن عملية اتخاذ القرار فعلى سبيل المثال محاسب التكاليف ينشأ تقرير يتعلق بالتكاليف الفعلية لمكونات الانتاج مما يساعد بالتوصية لمدير النتاج بشراء أو تصنيع بعض المكونات اللازمة للعمليات التصنيعية .

3-الهدف الثالث : انجاز الالتزامات المتعلقة بالادارة :

انّ أهمية الالتزامات تتحدد بتوفير المعلومات اللازمة الى المستخدمين الخارجين عن الوحدات الاقتصادية ، فعلى سبيل المثال الوحدات الاقتصادية المندمجة أو ذات الملكية العامّة.لها الالتزامات كبيرة كما في الوحدات الاقتصادية الصناعية ذات النفع العام , تلك الوحدات الاقتصادية مطلوب أن توفر معلومات الى أصحاب المصالح فيها الذين يشملون اضافة الى المالكين ,الدائنين , اتحادات العمل ,اللّجان التنظيمية , المحاسبين الماليين , المشاركين الصناعيين و حتى الجمهور العام , أما الوحدات الاقتصادية الأصغر و التي عادة ما يطلق عليها المساهمة فهي عادة ما تصدر قوائم مالية دوريا الى المساهمين , وهي يجب أن توفر تقارير عن الدخل الخاضع للضريبة الى الجهات الحكومية .

المطلب الثاني : وظائف نظام المعلومات المحاسبية :

من أهم الوظائف التي يؤديها نظام المعلومات المحاسبية مما يلي (قايد و هلايلي، 2019، الصفحات 157-170) :

-وظيفة جمع البيانات المحاسبية و تبويبها و فهرستها ؛

-وظيفة مراجعة و ادخال و تخزين البيانات المحاسبية في النظام؛

-وظيفة تشغيل و معالجة البيانات المحاسبية لتحويلها لمعلومات تخدم أهداف المؤسسة عن طريق خطوات انتاج المعلومات و مساعدة البرمجيات التطبيقية ؛

- وظيفة تخزين المعلومات المحاسبية و ادارة بنك البيانات ؛

- وظيفة نقل و ايصال المعلومات الى مستخدميها و عرضها بالطريقة المناسبة ؛

- وظيفة رقابة و حماية البيانات و التأكد من دقتها و سلامتها و بالتالي دقة المعلومات .

انّ أول وظيفة من وظائف نظام المعلومات هي تجمع البيانات حيث تتضمن خطوات كالحصول على بيانات العمليات ,تسجيل البيانات حسب الطريقة التشكيلية المقررة , التأكد من صحتها و شرعيتها و تكاملها اذا كانت عناصر البيانات متكاملة فمن الضروري ان تكون مضبوطة قبل تسجيلها .

و خلال مرحلة المعالجة تنجز وظيفة المحافظة و صيانة البيانات و تتضمن هذه الوظيفة الخطوات التالية :

-تصنيف البيانات المجمعة في فئات رئيسية ؛

-نسخ البيانات في مستند أو وسيلة أخرى ؛

-فرز أو ترتيب عناصر البيانات حسب صفة واحدة أو أكثر؛

-جمع المعاملات ذات الطبيعة الواحدة ؛

-توحيد او ضم اثنان أو أكثر من مجموعة من البيانات ؛

-احتساب او تنفيذ عمليات الجمع ,الطرح ,القسمة و الضرب ؛

-تلخيص أو اجمال عناصر البيانات الكاملة ؛

-مقارنة أو اختيار المفردات ضمن الدفعات أو الملفات المستقلة ؛

أما ادارة البيانات فتشمل ثلاث خطوات هي التخزين ,المحافظة و استرجاع البيانات .

فالتخزين يتضمن وضع البيانات في مستودعات تسمى ملفات أو قواعد بيانات و تتضمن المحافظة على البيانات تسوية و معالجة البيانات المخزنة لتعكس أحداث و عمليات و قرارات تقع حديثا ,أما استرجاع البيانات يمثل وصول و استخراج البيانات المعالجة الاضافية او تقرير المستخدمين .

أما وظيفة رقابة البيانات فلها غرضين هما :

-حماية و أمن موجودات الوحدات الاقتصادية المتضمنة لتلك البيانات ؛
-للتأكد من أن البيانات التي تم الحصول عليها دقيقة و كاملة و تعالج بشكل صحيح .

أما وظيفة توليد المعلومات و تتضمن كل خطوة كالتفسير التقرير و الاتصال للمعلومات ، هذه الوظيفة تدعم المخرجات من خلال معالجة العمليات و معالجة المعلومات فمثلا فواتير المبيعات تطبع في احدى الوحدات الاقتصادية يوميا الى جانب تلخيص المبيعات تطبع في احدى الوحدات الاقتصادية يوميا الى جانب تلخيص المبيعات اضافة الى ذلك كل شهر يتم تحضير تقرير عن أعمار حسابات المدينين الذي يحلل أرصدة حسابات الزبائن وفق تأخرهم مع تحليل للمبيعات ,كذلك فان الفواتير تبرق الى الزبائن بينما بقية التقارير و التحليلات يتم ارسالها الى المدراء المختصين (الجزراوي، 2009، الصفحات 32-33).

المطلب الثالث:العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي

هنالك العديد من العوامل التي تؤثر على مدخلات النظام المعلومات المحاسبي ومنها:

-العامل الأول:التحليل السلوكي لا يفترض في المحاسب أن يكون محللا نفسيا لكن يجب أن يكون قادرا على فهم الأفراد أثناء قيامهم بعملهم،أخذا بعين الإعتبار العوامل السلوكية(النفسية) لدى الأفراد كما يجب مراعاة تلك العوامل عند إجراء أي تعديل في نظام المعلومات المحاسبية،نتيجة نتيجة لما سوف يتعرض له إعتراضات تابعة لعملية التعديل و ذلك لأن الأفراد إعتادوا على النظام القديم مما يؤثر بشكل سلبي على مدخلات نظام المعلومات المحاسبية .

و من أجل تفادي هذه المشاكل يجب عليه أن يكون ملما بطرق تشجيع الأفراد على تحقيق أهداف الشركة,و بالتالي الرفع من مستوياتهم عن طريق السماح لهم بمشاركته في عملية طرح أرائهم،و مقترحاتهم حول وضع النظام الجديد كل حسب طبيعة عمله و إستخدامه للنظام من أجل الخروج بنظام جديد فعال .

-العامل الثاني:الأساليب الكمية :إن إستخدام الأساليب الكمية و نظرية الاحتمالات و الطرق الاحصائية و الرياضية،و غيرها من تلك العلاقات التي تساعد في تحليل النتائج يسهل على مستخدميها عملية فهمها،و اتخاذ القرار المناسب بناء عليها،و عليه فإن إستخدام نظام المعلومات المحاسبية لهذه الأساليب و النظريات يزيد من كفاءة عملها و بالتالي فإنه يقوم على إخراج معلومات محاسبية واضحة تساعد على إتخاذ القرارات المختلفة بشكل أفضل .

-العامل الثالث:الحاسب : ان السرعة في إدخال البيانات و معالجتها،و استخراج النتائج و سهولة إسترجاع المعلومات في الوقت المناسب و بتكاليف قليلة,يؤثر و لا شك على فعالية و كفاءة نظام المعلومات المحاسبية فقد أدى إستخدام الحاسب إلى تخفيض الوقت و الجهد المبذولين مما زاد الوقت لدى المحاسب فأصبح من السهل عليه إستثمار ذلك الوقت في أعمال أخرى (جمعة، العربيد، و الزعيمي، 2007، الصفحات 23-24) .

-العامل الرابع : استراتيجية المؤسسة: تضع المؤسسة أهداف و خططا طويلة الأجل و أخرى قصيرة الأجل ، تسعى الى تحقيقها ، و يعتبر نظام المعلومات محاسبة من الوسائل أو الادوات التي من خلال ، تستطيع تنفيذ و تحقيق هذه الاهداف و الخطط و لهذا كان على المؤسسة تصميم نظام المعلومات بما يعكس ذلك كما لا توجد علاقة متبادلة بين استراتيجية المؤسسة و سياستها و ثقافة عملها.

–العامل الخامس : الثقافة التنظيمية للمؤسسة : يمكن تعريف الثقافة التنظيمية على انها مجموعة من الافتراضات و المعتقدات و القيم و القواعد و المعايير التي يشترك بها افراد المؤسسة، و هي بمثابة البيئة الانسانية التي يؤدي الموظف عمله فيها ، و لكل مؤسسة ثقافة تنظيمية تجعلها ذات خصوصية و هوية تجعلها متميزة عن باقي المؤسسات و تعتبر الثقافة التنظيمية احد المكونات الرئيسية داخل المؤسسة خاصة من خلال توجيه سلوكيات الافراد بما يخدم اهداف المؤسسة و اهداف الافراد و بما ان نظام المعلومات المحاسبية احد النظم داخل المؤسسة سوف يتأثر و يصمم ليعكس القيم الموجودة في أساليب عمل المؤسسة مع التأكد أن نظام المعلومات المحاسبية يؤثر في تلك الاساليب في احدى الطرق الملائمة

–العامل السادس:العوامل القانونية و التشريعية: ينطوي نظام المعلومات المحاسبية على علاقة وثيقة بالانظمة القانونية و التشريعية حيث تحدد هذه الاخيرة شكل و مضمون البيانات و المعلومات و متطلبات الافصاح عن القوائم المالية التي يجب على الادارة الالتزام بها و يقع على عاتق ادارة المؤسسة اتحاذ كافة الاجرائات التي تساعدها على الايفاء بمسؤالياتها بمنع و اكتشاف حالات عدم الالتزام , و يستلزم ذلك تصميم نظام معلومات محاسبية كما يحقق تلك الاحتياجات و تؤثر البيئة القانونية على نظام المعلومات المحاسبية بطريقة تهدف الى التأكد من عملياته تخلو من الخطأ و التزوير و ضمان سيرها طبقا للأحكام القانونية و التشريعية , و الكشف عن مدى مطابقة تصرفات الادارة و افعالها مع المتطلبات القانونية و التشريعية , ة ذلك يجب أن يصمم نظام المعلومات المحاسبية بطرقة يعكس تطبيق المبادئ و المعايير المحاسبية المتعارف عليها و المعايير الدولية للمراجعة و غيرها من القواعد و المعايير المهنية في المؤسسة .

–العامل السابع :العوامل التنظيمية : اذ تشكل هذه العوامل الظوابط اتي تحدد عمل النظام و اجراءتة فمن الطبيعي أن تؤثر في النظام و من هذه العوامل :مدى أو درجة تفويض السلطات و الصلاحيات من قبل الادارة العليا الى المستويات الادارية الأدنى (المركزية و اللا مركزية)وجود توصيف للوظائف ,البيروقراطية ...الخ، فمثلا نجد أن كثرة ممارسة البيروقراطية و المركزية يمكن أن تؤثر سلبا على نظام المعلومات المحاسبي . (بري، 2017–2018، الصفحات 126–127)

خلاصة الفصل :

بعد تطرقنا من خلال هذا الفصل الى الجوانب النظرية المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي و ذلك بعد تقديم التعاريف المتعلقة به و شرح مكوناته و أهدافه و وظائفه و أهم العوامل المؤثرة فيه، فاننا توصلنا الى أن نظام المعلومات المحاسبي عبارة عن نظام فرعي من النظام الاداري لأي مؤسسة و يعتبر من أهم الأنظمة نظرا لأهمية مخرجات هذا النظام و هي المعلومات التي تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة التي تسعى الى تحقيق أهدافها و تحسين أدائها المالي و الذي سنحاول التطرق اليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

مؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

حتى تحقق المؤسسة الاقتصادية اهدافها المنشودة فان عليها تطبيق مجموعة من الاجراءات سواء كانت على مستوى العاملين فيها (المورد البشري) أو على المستوى المالي ، لذلك و حتى تتأكد من فعالية تلك الاجراءات المتخذة عليها بتقييم الاداء و من أهم أنواعه الأداء المالي ،حيث يعكس هذا الأخير مدى تحقيق المؤسسة لمجموعة من الاهداف المرجوة ويتم تقييم ذلك عن طريق مجموعة من المؤشرات و هذا ما سنحاول التطرق اليه من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

المبحث الثاني:أسس و مؤشرات تقييم الأداء المالي

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من الضمانات الأساسية و اللازمة التي تساهم في عملية نمو و استمرار نشاط المؤسسة ،حيث نجد أن المعلومات المحاسبية تشكل جوهر عملية اتخاذ القرارات ، لما تقدمه من عون في قراءة البيانات و المؤشرات المالية الناتجة عن الوقائع المالية للمؤسسة و المستعملة في تقييم الأداء المالي (سبتي، الصفحات 417-434) . نحاول من خلال هذا المبحث التطرق للمفاهيم المتعلقة بالأداء المالي و تقييمه كما يلي:

المطلب الأول:مفهوم الأداء المالي

أولا:تعريف الأداء:

يعد الأداء مفهوما شموليا و هاما بالنسبة لجميع المؤسسات الاقتصادية، و على الرغم من كثرة البحوث و الدراسات التي تناولت الأداء و تقييمه ، الا أنه لم يتم التوصل الى اجماع حول مفهوم محدد للأداء ،فلا يزال الباحثون مشغولين بمناقشة الأداء كمصطلح فني و بمناقشة المستويات التي يحلل عندها و القواعد الأساسية لقياسه و يعتقد البعض أن الخلاف حول مفهوم الأداء ينبع من اختلاف المعايير و المقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء و قياسه و التي يستخدمها الباحثون مع القول أن هذا الاختلاف انما يعود لتنوع أهداف و اتجاهات الباحثين قي دراستهم (الزبيدي، 2000، صفحة 81) .

فقد يستخدم مصطلح الأداء للتعبير عن مدى بلوغ الأهداف أو عن مدى الاقتصاد في استخدام الموارد ، كما يعبر عن انجاز المهام ، و يقابله في اللغة الانجليزية لفظ performance و التي تعني انجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ فيها التنظيم أهدافه (حاج عيسى، 2013-2014، صفحة 6).

و يمكن تعريف الأداء حسب المنظمة العربية للتنمية الادارية بأنه : المنظومة المتكاملة لنتائج أعمال المؤسسة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية و الخارجية ،كما عرف على أنه :النجاح الذي تحققه المؤسسة في تحقيق أهدافها.

كما يعرف الأداء كذلك غلى أنه: ذلك النشاط الشمولي المستمر و الذي يعكس نجاح المؤسسة و استمراريتها و قدرتها على التكيف مع البيئة أو فشلها و انكماشها وفق أسس و معايير محدد تضعها المؤسسة وفقا لمتطلبات نشاطها و في ضوء الأهداف طويلة الأمد

و يعرف كذلك الأداء في اطار المؤسسة أو التنظيم بأنه : المخرجات ذات القيمة التي ينتجها النظام في شكل سلع و خدمات (العمري و ماني، 2017-2018، صفحة 39) .

غالبا ما يرتبط مفهوم الأداء ببعض المفاهيم التي تعتبر قريبة منه أهمها :الكفاءة، الفعالية و الانتاجية الا أن هناك اختلاف بينها و نوضح ذلك فيمايلي (شطارة، 2013-2014، صفحة 65):

-الكفاءة: تعني انجاز النتائج (المخرجات) باقل استخدام للموارد (المدخلات)، اي تركز على مفهوم الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة بأقل تكلفة و التي يمكن قياسها :

الكفاءة=المخرجات (النتائج المحققة)/المدخلات (الموارد المستخدمة)

-الفعالية: و هي مصطلح مرتبط بتحقيق الأهداف ، كما يعني التأكد من ان استخدام الموارد المتاحة قد أدى الى تحقيق الغايات و المقاصد و الأهداف الموجودة منها ،حيث يعتبر باحثوا علم التسيير الفعالية بأنها أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة ، باعتباره معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة التي تعني قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها ،عادة تقاس الفعالية بالعلاقة التالية:

الفعالية =النتائج المحققة /النتائج المتوقعة

هذه الطريقة تسمح بالحكم على درجة تحقيق الأهداف.

-الانتاجية: تعبر عن كفاءة المؤسسة في تحويل المدخلات الى مخرجات ، و بالتالي تقوم على دراسة العلاقات القائمة بين الموارد المستخدمة و بين النتائج المحققة و تقاس بـ :

الانتاجية =النتائج / الموارد

و مما سبق تمثل كل من الكفاءة و الفعالية و الانتاجية مؤشرات للحكم على الأداء ،خاصة الفعالية و الكفاءة التي تعتبر من أهم محاور الأداء.

ثانيا: تعريف الاداء المالي:

تعددت و اختلفت المفاهيم الخاصة بالأداء المالي من طرف الكتاب و الباحثين و الخبراء و هذا حسب وجهة نظر كل واحد منهم الا أنهم أجمعوا على أنه من أهم الأداءات داخل المؤسسة الاقتصادية ،حيث يعرف الأداء المالي على أنه الوصف الدقيق و الشامل لوضع المؤسسة للمجالات التي استخدمتها للوصول الى

الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الايرادات،الموجودات ، المطلوبات و صافي الثروة (العثماني، 2014-2015، صفحة 75).

كما يعبر الأداء المالي عن قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل و القصير من أجل تشكيل الثروة (العمري و ماني، 2017-2018، صفحة 46).

و يعرف الأداء المالي عاى أنه المقياس المحدد لمدى نجاح المؤسسات و أن عدم تحقيق المؤسسات للأداء المالي المالي بالمستوى الأساسي المطلوب يعرض وجودها و استمرارها للخطر ، كما يمكن تعريفه على أنه يتمثل في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة ، لان الأداء المالي يتجسد في قدرتها على تعظيم الربح الى أقصى حد و تحقيق توازن الربحية و السيولة و تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة و تحقيق معدل مردودية عالية و بأقل التكاليف من خلال مزجها لمختلف عوامل الانتاج المتوفرة.

و يعتبر الأداء المالي انطلاقا مما سبق تناوله على أنه :

- أداة تحفيز لايجاد القرارات الاستثمارية و توجيهها نحو المؤسسات الناجحة التي تشير مؤشراتها المالية على التقدم و النجاح.
- أداة لترك الثغرات و المشاكل و المعيقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة من خلال المؤشرات المتوصل اليها.
- أداة لتحفيز العاملين و الادارة في المؤسسة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج و معايير مالية أفضل من سابقتها
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم للمؤسسة في فترة معينة ككل أو بجانب معين من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد و فترة معينة (العثماني، 2014-2015، صفحة 76).

و تكمن أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على عدة جوانب تتمثل في تقييم الربحية ،السيولة ،تطور النشاط ، مستوى المديونية ، تطور توزيعات الأرباح و تطور حجم المؤسسة، كما يساهم في اتاحة الموارد المالية و غيرها و يعمل على تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة (شطارة، 2013-2014، صفحة 66). و يمكن تلخيص أهمية الأداء كمايلي (العثماني، 2014-2015، صفحة 77):

1)أهمية الاداء المالي بالنسبة للمستثمرين:يحقق الأداء المالي للمستثمرين الأهداف التالية:

-يمكن من متابعة و معرفة نشاط المؤسسة و طبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية و المالية المحيطة ،و تقدير مدى تأثير أدوات الأداء الماليمن ربحية و سيولة و نشاط و مديونية و توزيعات على سهر الأسهم؛

-يساعد في اجراء عملية التحليل و المقارنة و تفسير البيانات المالية و فهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات؛

-الحصول على معلومات تستخدم للتحليل لأخذ القرار و اختيار السهم الأفضل من وقت لآخر من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات.

2)أهمية الأداء المالي بالنسبة للمؤسسة : تنبع أهميته في عملية متابعة أعمالها و تفحص سلوكياتها، و مراقبة أوضاعها و مراقبة مستوى أدائها و فعاليته و توجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح و المطلوب من خلال تحديد المعوقات و بيان أسبابها و اقتراح الاجراءات التصحيحية و ترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة و استثماراتها وفق للأهداف العامة و المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية و البقاء و المنافسة.

3)أهمية الأداء المالي بصفة عامة : تتمثل أهميته بشكل عام في أنه يهدف الى تقويم أداء المؤسسات من عدة نواحي و بطريقة تخدم مستخدمي المعلومات المالية ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة و الضعف في المؤسسة و الاستفادة من المعلومات المالية التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية.

المطلب الثاني:مفهوم تقييم الأداء المالي

أولا: تقييم الأداء:

قد ينظر لعملية الأداء على أنه عملية مراقبة و لكن في الحقيقة أن عمليات تقييم الأداء هي جزء مهم في المراقبة الكلية و الغاية من التقييم تحديد المشكلة التي قد تعترض أداء المؤسسة، و في اطار هذا المضمون يشير البعض أن عملية تقييم الأداء على أنه شكل من أشكال الرقابة ، يركز على تحليل النتائج التي يتم التوصل اليها من خلال الجهود المبذولة على مختلف المستويات ، بهدف الوقوف على تحقيق

أهداف وحدات الأعمال استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام و ترشيد الادارة في اعداد الخطط المستقبلية (الزبيدي، 2000، صفحة 81).

و لقد جرت العادة على استعمال كلمتي القياس و التقييم في عملية الرقابة بمفهوم واحد دون التمييز بينهما و لكن في الأصل الكلمتان تحملان معنيين مختلفين ،و خاصة اذا تم ربطها بعملية تقييم الأداء.

فالقياس هو تحديد كمية أو طاقة عنصر معين ،اذن قياس الأداء هو تحديد مقدار نتائج المؤسسة و تعد عملية قياس الأداء المرحلة الاولى من عملية الرقابة المتمثلة في ثلاث مراحل أساسية:القياس ،المقارنة، تصحيح الانحراف (عشي، 2001-2002، صفحة 26).

أما لتقييم الأداء تعاريف عديدة نذكر أهمها فيما يلي:

- هو تقديم حكم ذو قيمة حول ادارة الموارد الطبيعية و المادية و المالية أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة و من ثم تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.
- عملية تقييم الأداء هي عملية تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت اليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة ،و تهتم بقياس كفاءة الوحدة الاقتصادية في استخدام الموارد المتاحة سواء بشرية أو رأسمالية .

مما سبق يتضح أن تقييم الأداء يعني قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد الى النتائج المحققة خلال الدورة المالية ، بالاضافة الى تحليل تلك النتائج و معرفة الانحرافات التي وقعت ثم اقتراح حلول لتلك الانحرافات من أجل تحقيق أداء جيد في المستقبل، و تتركز عملية تقييم الأداء على الأركان الأساسية المتمثلة في وجود أهداف محددة مسبقا، قياس الأداء الفعلي و اتخاذ القرارات المناسبة من أجل معالجة الانحرافات الممكن حدوثها في نشاط المؤسسة (سبتي، الصفحات 417-434).

كما أن هناك من يرى بأن تقييم الأداء هو مرحلة من مراحل العملية الادارية، نحاول فيها مقارنة الأداء الفعلي باستخدام مؤشرات محددة و ذلك من أجل الوقوف على النقص أو القصور في الأداء و بالتالي اتخاذ القرارات اللازمة أو المناسبة لتصحيح هذا القصور و غالبا ما تستخدم المقارنة بين ما هو قائم أو

متحقق فعلا و بين ما هو مستهدف خلال فترة زمنية معينة في العادة سنة (عشي، 2001-2002، صفحة 27).

و هناك من يعرف تقييم الأداء :بأنه وظيفة ادارية تمثل الحلقة الاخيرة من سلسلة العمل الاداري المستمر تشمل مجموعة من الاجراءات التي يتخذها جهاز الادارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم و بأعلى درجة من الكفاءة (حجام، 2015-2016، صفحة 13).

و لعملية تقييم الأداء أهداف كثيرة منها:

- اكتشاف قدرة المديرين على تحمل المسؤوليات المخولة لهم.
- التأكد من التوجه الكامل للمسؤولين نحو تحقيق أهداف المؤسسة .
- اجراء المقارنة اللازمة بين مختلف أقسام المؤسسة و مراكز المسؤولية فيها من أجل معرفة مناطق الخلل و تصحيحها.
- التمكن من ايجاد أرضية للمنافسة بين مختلف الأقسام من خلال التصحيحات و التوجيهات اللازمة بالاضافة الى توفير الامكانات المستخدمة في تقييم الأداء (زرقاوي، 2016، الصفحات 107-125).

ثانيا : تعريف تقييم الأداء المالي:

هو عملية الفحص الدقيق للأداء المالي المحقق من طرف المؤسسة الاقتصادية خلال سنة مالية واحدة أو عدة سنوات و معرفة ما اذا تم تحقيق ما كان مرجوا و مخططا له في البداية ، و هو عملية قياس و تشخيص و تقويم للوضع المالي أو الأداء المالي للمؤسسة ، أي عملية اكتشاف الانحرافات المتسببة في النتائج السلبية و محاولة معالجة هذه النتائج بطرق معينة و تجنب الانحرافات مستقبلا ، و أيضا اكتشاف نقاط القوة و تدعيمها و اكتشاف نقاط الضعف و تجنبها ، كل هذا يبين لنا بأن عملية تقييم الأداء المالي هو عملية توجه الأداء المالي للمؤسسة الى التحسين المستمر و الى الأفضل دائما (حاج عيسى، 2013-2014، صفحة 12).

كما يقصد بتقييم الأداء المالي ، الحكم على النشاط الذي يتعلق بالحصول على الأموال و استخدامها بشكل فعال من أجل تحقيق الأهداف المالية التي تحددها المؤسسة و هي:

- تحديد أفضل مزيج مرغوب فيه من الأصول اللازمة للمؤسسة و ذلك باقرار حجم و نوع الاستثمار في الأصول ، و تحديد الحجم المناسب من رأس المال و مكوناته.
- اختيار أقل المصادر لتمويل الأصول و هذا فيما يخص القرارات المتعلقة بمصادر التمويل قصيرة و طويلة المدة (العثماني، 2014-2015، صفحة 86).

و لكي يحقق نظام تقييم الأداء المالي أهدافه لابد أن تتوافر فيه جملة من الخصائص تتمثل في (حاج عيسى، 2013-2014، الصفحات 12-13):

- الاستمرارية: و يتم التقييم المالي بصفة مستمرة و متكررة في اطار ارشادات و توجيهات
- المرونة: لا بد أن يتسم التقييم المالي بالمرونة و ذلك حتى يسنى للمقيم توجيه مختلف الجراءات حسب الوضع القائم
- التطوير: يدفع الادارة المالية الى تحسين الأداء المالي و اعطاءها المعلومات اللازمة
- الاقتصاد: التقييم بأقل التكاليف
- التطبيق:مدى استخدامه بكفاءة و يسر في التنفيذ
- القبول: أن يكون مقبولا من جهة المستخدمين و مدى تفهم لاستخدامه و مصداقيته و صلاحيته

و يمكن تلخيص عملية الأداء المالي بالخطوات التالية (بلغالي، 2016-2017، صفحة 4):

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية و قائمة الدخل ، حيث ان من خطوات الأداء المالي اعداد الموازنات و القوائم المالية و التقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل:الربحية و السيولة و النشاط و الرفع المالي و التوزيعات، وتتم باعداد و اختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي
- دراسة و تقييم النسب ، و بعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات و الفروقات و مواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي و مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين في عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق و أثرها على الشركات للتعامل معها و معالجتها.

المطلب الثالث:أهمية تقييم الأداء المالي و متطلبات نجاحه

أولا : أهميته

يحتل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في غالبية الاقتصاديات حيث ركزت عليه الكثير من الدراسات و الأبحاث المحاسبية و الادارية ، و ذلك بسبب الندرة النسبية للموارد المالية التي تعتمدها المؤسسات قياسا بحجم الاحتياجات المالية الكبيرة لها و المتنافس عنها و من هذا المنطلق نجد أن ضرورة الحصول و تحقيق العوائد القصوى و ديمومة و استمرار المؤسسة و نموها و تطورها و ذلك بالاستغلال الأمثل لتلك الموارد التي تعتبر غاية في الأهمية لما لها من تأثير مباشر و غير مباشر على كل جوانب الحياة للمؤسسة و لهذا فان تقييم الأداء المالي يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الادارية حيث يوفر للادارة معلومات و بيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق أهداف المؤسسة و التعرف على اتجاهات الاداء فيها و لهذا يوفر أساس في تحديد مسيرة المؤسسة و نجاحها و مستقبلها (الزبيدي، 2000، صفحة 85) .

و تكتسب عملية تقييم الأداء المالي أهمية خاصة عند تطبيقها على المؤسسات الاقتصادية كونها تمثل الدافع و الحافز على تحقيق أهدافها و تبرز هذه الأهمية في (شطارة، 2013-2014، صفحة 70):

- يعتبر مقياسا للحكم على مدى نجاح المؤسسة الاقتصادية اما بقياس حالة التقدم أو التأخر و بالتالي الكشف في نقاط القوة و الضعف سعيا لمواصلة نشاطها لأجل تحقيق أهدافها.
- يوفر المعلومات لمختلف المستويات داخل المؤسسة لأغراض التخطيط المالي و الرقابة المالية و يساعد على ترشيد اتخاذ القرارات ،كما يوفر المعلومات لمختلف الجهات الخارجية عن المؤسسة
- معرفة العناصر الكفؤة و العمل على تعزيزها ،و الاستغناء عن العناصر الغير الكفؤة ، و تحديد العناصر التي تحتاج الى مساعدة من أجل النهوض بأدائها
- يستهدف التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف الوظائف داخل المؤسسة و العمل على تكاملها لخلق نوع من المنافسة الذي بدوره سيسمح بتحسين أدائها.
- يساعد على اعادة توجيه النشاط نحو تحقيق الأهداف المحددة.

- يظهر التطور الذي شهدته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوء و ذلك من فترة لأخرى مع مقارنتها بالمؤسسات المماثلة
- المساهمة في اتخاذ القرارات السلمية للحفاظ على الاستمرارية و البقاء و المنافسة.

ثانيا :متطلبات نجاح تقييم الأداء المالي:

تقتضي عملية تقييم الأداء المالي الى توفر مجموعة ليست بالقليلة من البيانات و المعلومات التي يتعين على المدير المالي توفيرها من مصادرها المختلفة و بشروط معينة (حاج عيسى، 2013-2014، الصفحات 15-19):

1) البيانات و المعلومات الضرورية لتقييم الأداء المالي: حيث يلزم للتعرف على امكانيات المؤسسة المالية دراسة قوائمها المالية و نظرا لأن القوائم تعد في فترة مالية واحدة، لذا فان البيانات المتوفرة في هذه القوائم غير كافية لاجراء تقييم مالي دقيق و بما أن الهدف من التقييم المالي هو معرفة تطور المركز المالي لنشاط المؤسسة في الماضي و التنبؤ بامكانياتها في المستقبل ، فان الأمر يستلزم دراسة لقوائم نشاطها لعدد من السنوات (3 سنوات على الأقل)؛
2) المصادر الرئيسية للبيانات و المعلومات: يمكن تحديد المصادر الرئيسية للبيانات و المعلومات اللازمة لعملية تقييم كفاءة الأداء المالي بالآتي:
   - القوائم المالية و الحسابات الختامية؛
   - قائمة المركز المالي (جرد لعناصر ذمة المؤسسة).

و توجد مصادر أخرى للبيانات و المعلومات تتمثل في:

- المؤشرات التاريخية للقوائم المالية و الحسابات الختامية؛
- الموازنة التخطيطية: و هي البرنامج و الخطة المالية و النقدية لنشاط المؤسسة لفترة زمنية مقبلة؛
- التقارير الدورية سواءا كانت داخلية أو خارجية.

3) القواعد الواجب توافرها لنجاح تقييم الأداء المالي: و تتمثل في :

- أن يكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة واضحا تتحدد فيه المسؤوليات و الصلاحيات دون أي تداخل بينها؛

- أن تكون أهداف المؤسسة واضحة وواقعية قابلة للتنفيذ، و لا يتم هذا الا بدراسة مسبقة و مناقشتها مع كل المستويات داخل المؤسسة لكي تأتي الأهداف متوازنة تجمع بين الطموح المطلوب و الامكانات المتاحة للتنفيذ؛
- أن يكون هناك تكامل و تنسيق و اتصال مباشر بين مختلف الوظائف داخل المؤسسة؛
- أن تركز مقاييس الأداء على مدى التقدم في تحقيق الأهداف ؛
- التدريب الكافي على استخدام المقاييس؛
- وجود مقيم متمرس في عملية تقييم الأداء متفهم لدوره عارف بطبيعة نشاط المؤسسة قادر على تطبيق المعايير و النسب و المؤشرات بشكل صحيح؛
- ضرورة توافر نظاما متكاملا و فعالا للمعلومات و البيانات و التقارير و الوسائل اللازمة لتقييم الأداء بحيث تكون انسيابية المعلومات سريعة و منتظمة؛
- وجوب توافر التغذية العكسية في الوقت المناسب (شطارة، 2013-2014، الصفحات 71-72)؛
- أن تتسم المعلومات بالشمولية أي أنها تغطي كافة جوانب النشاط المالي و كافة متطلبات عملية تقييم الأداء المالي (حاج عيسى، 2013-2014، صفحة 20).

المبحث الثاني: مؤشرات و أسس تقييم الأداء المالي

لا يمكن أن تقوم قائمة للتقييم الجيد للأداء الا اذا تمكن المسيرين من اختيار المعايير و المؤشرات الجيدة ، و التي لا تتم بأسلوب عشوائي ، بل ينبع من المصلحة أو مركز المسؤولية المراد تقييم أدائها (تالي، 2011-2012، صفحة 20) و لتقييم الأداء المالي في أي مؤسسة توجد مؤشرات و أسس يقوم عليها هذا التقييم و هذا ما سنحاول توضيحه في هذا المبحث كما يلي:

المطلب الأول: القوائم المالية (تعريفها ، أنواعها، أهميتها)

أولا :تعريفها:

تشكل القوائم المالية الجزء الرئيسي من التقرير السنوي المعد من قبل المؤسسات و ذلك لما تقدمه هذه القوائم من مساعدة لمستخدميها في تقدير مدى قدرة المؤسسة على النمو و توليد الأرباح ، من خلال ما تتضمنه تلك القوائم من معلومات عن مختلف العناصر المحاسبية (حسين الحكيم، 2017، صفحة 26).

و تعتبر القوائم المالية من أهم أنواع التقارير المحاسبية ، لما لها من دور في ادارة و تسيير المؤسسة لأنها تبين مدى نجاحها أو فشلها في ادارة مواردها المتاحة بمختلف أنواعها و من جهة أخرى تمثل هذه القوائم المصدر الأساسي للمعلومات المالية للجهات المهتمة بالوضعية المالية للمؤسسة من مستثمرين و مسيرين...الخ (بن خروف، 2008-2009، صفحة 60).

ثانيا: أنواعها:نوضحها في مايلي:

1. **الميزانية المحاسبية و المالية:**

تعتبر الميزانية المحاسبية المرآة العاكسة للوضع المالي حيث أنها تحتوي على ملخص لنشاط المؤسسة و قوتها و مدى تطورها ، و هي تحتوي على موجودات و حقوق المؤسسة من جهة و التزاماتها من جهة أخرى ، فهي تهدف الى قياس جميع ثروة المؤسسة و الافصاح عنها في وقت معين عادة يمثل سنة (العمري و ماني، 2017-2018، صفحة 22).

و الهدف من اعداد الميزانية هو العرض المالي للمؤسسة أي قيم الأصول ،الخصوم،حقوق الملكية ،في نقطة زمنية معينة،و يمكن اعتبار الميزانية صورة فوتوغرافية للحالة المالية للمؤسسة (بن خروف، 2008-2009، صفحة 60).

تشمل الميزانية المحاسبية ،بصفة مفصلة عناصر الأصول و عناصر الخصوم:

-الأصول: هي موارد تراقبها و تسيطر عليها المؤسسة نتيجة لأحداث ماضية و التي تنتظر منها المؤسسة الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية.

-الخصوم :هي التزامات حالية للمؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية و التي تتطلب عملية سدادها و تسويتها خروج تدفقات من الموارد التي تملكها المؤسسة (كتوش، 2011، الصفحات 42-43).

ان الميزانية المحاسبية في شكلها لا تلبي احتياجات التحليل المالي الجيد للوضعية المالية للمؤسسة ، كون معطياتها تستخدم لاستخراج و حساب النتائج هذا ما يستوجب ادخال بعض التصحيحات و التعديلات للانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية و يعتمد في التحويل على مبدأين و هما:

- مبدأ السيولة للأصول: وفقا لهذا المبدأ ترتب عناصر الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة انطلاقا من أعلى الميزانية ، و يقصد بالسيولة القدرة التي يملكها الأصل ليصبح نقدا و هذا دون انتظار فترة من والزمن أو فقدان جزء من قيمته أو تحمل مصاريف تحويله الى نقد.
- مبدأ الاستحقاقية للخصوم: ترتب عناصر الخصوم وفقا لهذا المبدأ حسب درجة الاستحقاقية المتزايدة انطلاقا من أعلى الميزانية ، و أول عنصر متواجد في أعلى الخصوم هو الأموال الخاصة لأنه يتمتع بدرجة استحقاقية كبيرة أي أن الأموال الخاصة لا يطلبها المساهمين الا بتوقف المؤسسة عن مزاولة نشاطها أو انسحاب أحد الشركاء.

و بناءا على ما سبق فان الميزانية المالية تتكون من:

أ -الأصول:

- الأصول الثابتة (الأصول غير الجارية): تنقسم هي الأخرى الى الاستثمارات و قيم أخرى و في كلا الجزأين ترتب العناصر حسب درجة السيولة المتزايدة حيث نجد في أعلى الاستثمارات القيم المعنوية و القيم المادية ذات أطول مدة ثم تليها العناصر الأخرى الأقل مدة كالآلات و المعدات (تالي، 2011-2012، صفحة 29).

و تشمل كذلك التثبيتات المالية المتكونة في بعض الحقوق و بعض السندات المثبتة مثل الاقراضات، سندات المساهمة ... الخ

- الأصول المتداولة (الأصول الجارية):و هي الموجهة للاستعمال أو البيع في اطار دوره استغلال المؤسسة و خزينة المؤسسة المتفاوض بشأنها بكل حرية و نجد فيها: المخزونات ،الحقوق، الخزينة (حواس، 2015، صفحة 10).

ب الخصوم:

-الأموال الدائمة: و هي كل الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة و تقسم الى اموال خاصة و ديون طويلة الأجل و ترتب العناصر حسب مدة الاستحقاق لذلك نجد في الجزء الأول العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة من رأس مال خاص و احتياطات و نتائج قيد التخصيص و المؤونات غير المدفوعة و فرق اعادة التقدير ،أما الجزء الثاني فيضم الديون الطويلة من حسابات الشركاء للمدى الطويل و ديون الاستثمار...الخ

-الديون القصيرة الأجل : هي مجموعة الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تتجاوز السنة ، و تتمثل في الموردين ، الضرائب الواجبة الدفع ، التسبيقات ،جزء من النتيجة التي توزع على العمال أو الشركاء ذات المدة القصيرة ،مؤونة الأعباء و الخسائر المبررة و التي تدفع في فترة قصيرة بالاضافة الى عناصر أخرى (تالي، 2011-2012، الصفحات 31-32).

2. جدول حساب النتائج:

و هو عبارة عن قائمة مالية تبين ملخص الأعباء و الايرادات التي حققتها المؤسسة خلال الدورة المالية فجدول حسابات النتائج ماهو الا عبارة عن جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف و الايرادات و الفارق بينهما يعطينا نتائج الدورة و يعتمد النظام المحاسبي المالي على نوعين من حسابات النتائج هما:

أ -جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة: فهو يقدم لنا تحليلا للأعباء حسب الطبيعة فهو يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية.

ب جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة: يضم الحسابات الخاصة بالأعباء و التي تعرض أو تصنف حسب الوظائف الموجودة في المؤسسة (جليد، 2018-2019، الصفحات 35-36).

و يمكن عرض أهم العناصر التي يقدمها جدول حسابات النتائج كمايلي:

أ -الايرادات: و تتضمن العناصر التالية:

- المبيعات من البضائع و المنتجات المصنعة و الخدمات المقدمة و المنتجات الملحقة
- الانتاج المخزن
- انتاج المؤسسة لذاتها
- اعانات الاستغلال

ب استهلاك السنة المالية "الأعباء ": و تشمل الحسابات التالية:

- المشتريات المستهاكة
- الخدمات الخارجية
- الاستهلاكات الخارجية الأخرى

ج–النتائج الوسيطية :"الأرصدة الوسيطية للتسيير ":

- القيمة المضافة لأستغلال :انتاج السنة المالية _استهلاك السنة المالية
- اجمالي فائض الاستغلال "الربح الاجمالي " و هو القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين و الضرائب و الرسوم و المدفوعات
- النتيجة المالية :الايرادات المالية – المعاريف المالية
- النتيجة العادية قبل الضرائب : و هي مجموع كل من النتيجة التشغيلية و النتيجة المالية
- النتيجة الصافية للأنشطة العادية :و ذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها على النتيجة العادية و الضرائب المؤجلة على النتائج العادية
- النتيجة غير العادية "نتيجة خارج الاستغلال "و هي عبارة عن الفرق بين الايرادات غير العادية و المعاريف الغير العادية
- صافي نتيجة السنة المالية :و هي عبارة عن جمع أو طرح حسب الحالة ,النتيجة الصافية للأنشطة العادية و النتيجة غير العادية .

القدرة على التمويل الذاتي:تمثل الفرق بين مجموع الايرادات المحتمل تحصيلها و مجموع التكالف المحتمل تسديدها فهي تعبر عن فرق محتمل للخزينة و ليس حقيقيا (ساجي، 2016–2017، الصفحات 57–58) .

3. جدول تدفقات الخزينة :

هو قائمة مهمة كما بنص عليه المعيار الدولي الأول و هدفه اعطاء معلومات عن الخزينة نتيجة أهمية وجود السيولة و تحيق التوازن المالي في المؤسسة وهو جدول غير موجود في النظام القديم ; PCNو يسمح بتفسير التغيرات التي حدثت في خزينة المؤسسة و تضيف ثلاثة مجموعات م العناصر المسؤولة عنها (دورة الاستغلال ،دورة الاستثمار، دورة التمويل).

يعد جدول تدفقات الخزينة بطريقتين طريقة مباشرة و طريقة غير مباشرة :

الطريقة المباشرة : تنطلق من التحصيلات و التسديدات سواء المتعلقة بالاستغلال كالزبائن و الموردين أو المتعلقة بالاستثمار كالحيازة أو التنازل على الاستثمار أو العمليات المتعلقة بالتمويل الاقتراض تسديد القروض رفع من رأس المال ...الخ.

الطريقة غير مباشرة :هي الطريقة السفلية التي تعتمد عللى جدول حسابات النتائج و على الميزانية و على جدول تغيرات الأموال الخاصة جمع التغيرات الناتجة على الدورات الثلاثة السابقة يفسر لنا التغير الذي حدث في المؤسسة سلبا أو ايجابا (حواس، 2015، صفحة 269) .

المطلب الثاني :مؤشرات التوازن المالي (التعريف و الأنواع)

لتكون البنية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي يجب أن تمول أصولها الثابتة بالموارد المالية الدائمة و تميل أصولها المتداولة عن طريق الديون قصيرة الاجل و تعرف هذه القاعدة باسم قاعدة التوازن المالي الأدنى و بالتالي يتولد التوازن المالي من خلال التقارب الدائم بين سيولة الأصول و استحقاق الخصوم (شطارة، 2013-2014، صفحة 84)

يتم قياس التوازن المالي من خلال المؤشرات التالية :

1 -رأس المال العامل:

يرتبط مفهوم رأس المال العامل بشدة بمفهومي سيولة الأصول و استحقاقية وسائل التمويل،و انطلاقا من هذا الارتباط يمكن تعريفه على أنه يعبر عن جزء من الأموال التي تتميز بدرجة استحقاقية ضعيفة و الذي يستخدم التمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة،فهو الجزء من الأموال الدائمة أي التي تاريخ استحقاقها يتجاوز السنة و الذي يمول بعض عناصر الأصول المتداولة التي يمكن أن تصبح سائلة في فترة تقل عن السنة (تالي، 2011-2012، صفحة 37).

يحسب رأس المال العامل بطريقتين اما من أعلى الميزانية و اما من اسفلها كما يلي (عشي، 2001-2002، الصفحات 50-51) :

- من أعلى الميزانية يحسب كمايلي :

رأس المال العامل=الأموال الدائمة-الأصول الثابتة=(الأموال الخاصة+الديون الطويلة)-الأصول الثابتة

- من أسفل الميزانية:يحسب كمايلي:

رأس المال العامل=الأصول المتداولة–الديون قصيرة الأجل=(المخزونات+قيم محققة+قيم جاهزة)–الديون قصيرة الأجل .

و هناك ثلاث حالات يأخذها رأس المال العامل و هي كالتالي (حجام، 2015–2016، صفحة 21):

- رأس المال العامل الموجب: معناه أن الأموال الدائمة تغطي الأموال الثابتة و هذه الحالة جيدة لأن الأموال الدائمة أكبر من الأموال الثابتة
- رأس المال االعامل معدوم:يدل على أن هناك حالة توازن مالي أدنى أي الأصول المتداولة=ديون قصيرة الأجل.
- رأس المال العامل السالب:في هذه الحالة يعني أن هناك عجز في تمويل الاستثمارات و باقي الاحتياجات المالية أي أن الأموال الدائمة أقل من الأموال الثابتة .

2 –الاحتياجات من رأس المال العامل:

هو الأخر مؤشر للتقييم مكمل لرأس المال العامل،لا يمكن الاستغناء عنه لأن رأس المال العمل لوحده لا يكفي للحكم على التوازن المالي،و خاصة عند تطوره،لأن ارتفاع رأس المال العامل من سنة الى اخرى لمؤسسة ما لا يؤدي بالضرورة الى انخفاض الاحتياج منه ، حيث يتمثل احتياج رأس المال العامل في الجزء من احتياج التمويل الناجم عن الأصول المتداولة باستثناء القيم الجاهزة (المخزون و القيم المحققة) غير مغطى بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة). ويضم هذا الاحتياج عنصرين هما : احتياج رأس المال العامل للاستغلال و احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال .النوع الأول مرتبط بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة أي يرتبط مباشرة بالنشاط العادي ، اما النوع الثاني فهو استثنائي غير متكرر لا يرتبط بالنشاط العادي للمؤسسة (عشي، 2001–2002، صفحة 52).

تحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل= (الأصول الجارية– القيم الجاهزة)–(الخصوم الجارية – السلفات المصرفية)

احتياجات رأس المال العامل= (مخزونات +قيم قابلة للتحقيق(غير جاهزة))– (الخصوم الجارية –السلفات المصرفية)

فلما تكون قيمة احتياجات رأس المال سالبة معناه أن هناك موارد مالية متاحة فائضة تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة ،و اذا كانت قيمته موجبة فالمؤسسة لم تبحث على موارد مالية مادام ضمان التسديد موجود و المتمثل في بعض المخزونات أو بعض الحقوق خاصة و أن بعض الموارد المالية تكون منخفضة أو حتى منعدمة التكلفة ،و يساهم بشكل بارز في زيادة حركية و سرعة نشاط دورة الاستغلال و بالتالي كلما كانت قيمته تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد (شطارة، 2013-2014، صفحة 85).

3-الخزينة:

يمكن تعريف الخزينة بأنها الفرق بين الأصول ذات السيولة الفورية و الديون ذات الاستحقاقية الحالية، أي أن كل عنصر من الأصول سيتحول الى سيولة فهو عنصر ايجابي في الخزينة و أي عنصر من الديون بلغ تاريخ استحقاقه فهو يمثل عنصر سلبي لها.

فحسب التعريف فان الأصول ذات السيولة الفورية في الميزانية المالية تتمثل في القيم الجاهزة أما الديون ذات الاستحقاقية الحالية فتتمثل في السلفات المصرفية و تحتسب الخزينة بالعلاقة التالية:

الخزينة= القيم الجاهزة- السلفات المصرفية

و يمكن ايجاد علاقة أخرى لحساب النتيجة اذا تم القيام بالحسابات التالية :

لدينا : الأصول =القيم الثابتة+قيم الاستغلال+قيم محققة +قيم جاهزة.....(1)

- القيم الجاهزة = الأصول - (القيم الثابتة+قيم الاستغلال+قيم محققة)

الخصوم =الأموال الدائمة +الديون قصيرة الأجل +السلفات المصرفية.....(2)

- السلفات المصرفية = الخصوم - (الأموال الدائمة +الديون قصيرة الأجل)

الأصول = الخصوم.....(3)

بتعويض قيمتي القيم الجاهزة و السلفات بما يكافئهما في الخزينة نجد:

الخزينة =[الأصول – (القيم الثابتة+قيم الاستغلال+قيم محققة)]– [الخصوم – (الأموال الدائمة +الديون قصيرة الأجل)]

الخزينة = رأس المال العامل – احتياج رأس مال العامل

و منه فالخزينة هي مجموعة الأموال السائلة التي تحت تصرف المؤسسة لذلك فهي على درجة كبيرة بالنسبة للمؤسسة للتعبير عن توازنها المالي و سيولتها (تالي، 2011–2012، صفحة 43).

يوجد للخزينة ثلاث حالات مختلفة (حجام، 2015–2016، صفحة 23):

- الخزينة السالبة : و هي الأصعب و الأخطر حيث الموارد الدائمة غير كافية لتمويل احتياجات رأس المال العامل ، فالمؤسسة عاجز عن توفير السيولة مقارنة بالديون المستحقة.
- الخزينة المعدومة: معناه أن رأس المال العامل مساوي لاحتياج رأس المال العامل فالمؤسسة لا توفر أي هامش أمان ، لذا لا بد من البحث عن موارد مالية جديدة لضمان تغطية احتياجاتها.
- الخزينة الموجبة: هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات الدورة و لا تحتاج الى موارد أخرى و نقول أن الحالة المالية جيدة.

4–السيولة: تعني السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة سواء كانت منتظرة أو غير منتظرة ، عند استحقاقها من خلال التدفقات النقدية الناتجة عن مبيعاتها و تحصيل ذممها بالدرجة الأولى.

توجد عدة مؤشرات للسيولة و التي تهدف الى تقييم قدرة المؤسسة في المدى القصير على الوفاء بالتزاماتها ويتم ذلك من خلال المقارنة بين مجموع موجوداتها القصيرة الأجل و مجموع التزاماتها القصيرة الأجل (تالي، 2011–2012، الصفحات 44–'47)، نذكر أهمها فيما يلي:

- نسبة السيولة العامة: و تسمى أيضا بنسبة التداول و تعتبر من أقدم النسب و أكثرها انتشارا و استخداما و تستخدم كمؤشر أولي و أساسي لمعرفة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل من أصولها المتداولة و تحسب بالعلاقة التالية (تالي، 2011–2012، صفحة 47):

نسبة السيولة العامة= الأصول المتداولة /الخصوم

- نسبة الخزينة النسبية: تعتبر مؤشرا لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل من الأصول سريع التحويل الى نقدية (تالي، 2011-2012، صفحة 47):

نسبة السيولة النسبية = (الأصول المتداولة – المخزونات)/ الخصوم المتداولة = (القيم المحققة + القيم الجاهزة) / الخصوم المتداولة

- نسبة الخزينة الفورية: تهتم هذه النسبة بالأصول أكثر سيولة و توضح هذه النسبة مقدار النقد المتاح لدى المؤسسة في وقت معين لمواجهة الالتزامات القصيرة الأجل ، فتقيس السيولة دون أن تأخذ بعين الاعتبار القيم المحققة و المخزونات (تالي، 2011-2012، صفحة 47):

نسبة الخزينة الفورية= القيم الجاهزة/ الديون قصيرة الأجل

المطلب الثالث:دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم و تحسين الأداء المالي للمؤسسة

من أجل أن نوضح العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي و الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية فاننا نحاول ابراز دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي و تحسينه و ذلك كمايلي:

أولا:دور المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي:يعتمد الأداء المالي أساسا على القوائم المالية التي تعد وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها،فتوفر معلومات ذات جودة تساعد في تحليل وضعية المؤسسة و التنبؤ بالوضعية المستقبلية و التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة،هذا ما يجعلها ذات أهمية،فهي تساعد الادارة على اتخاذ القرارات خاصة القرارات المالية سواء كانت تشغيلية،استثمارية،و تمويلية ما يؤثر على رفع الأداء و زيادة القيمة التنافسية و من ثم تعظيم ثروة المساهمين،و بالتالي أن تقييم الأداء المالي يعتمد على القوائم المالية سواء المعدة حسب المخطط المحاسبي الوطني او النظام المالي المحاسبي الجديد-هذا النظام الجديد ذلل العديد من الصعاب التي كانت في النظام القديم-و الأكيد أن هذا التقييم لا يتم فقط للوضعية الحالية للمؤسسة بل الادارة ستسعى الى تصحيح الاختلافات و محاولة تحسينها اعتمادا على المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية كلما كان استغلال هذه المعلومات بفعالية في التقييم و التنبؤ زادت أهميتها و ساعدت الادارة على الرفع من ادائها (تغليسية، 2015-2016، صفحة 53).

ثانيا:دور المعلومات المحاسبية في تحسين و تطوير الاداء المالي:تقوم المؤسسات بتقييم ادائها المالي بالاعتماد و بشكل أساسي على القوائم المالية و ذلك باستخراج مجموعة من المؤشرات المالية التي تساعد

على التعرف على المركز المالي للمؤسسة و استخراج نقاط القوة و الضعف الخاصة بالمؤسسة و تحليلها و من ثم اتخاذ القرارات المناسبة و التي تؤدي الى تحسين الاداء المالي للمؤسسة .

ان القوائم المالية تعتبر مصدر هام و رئيسي للمعلومات المحاسبية لكافة الاطراف المستخدمة لها سواء الداخليين أو الخارجيين،الا أن هذه القوائم المالية تتميز بمجموعة من المحددات التي تؤثر على فائدتها لذا وجب على هؤلاء المستخدمين أخذها بعين الاعتبار عند استخدامها،و من أهم هذه المحددات نذكر:

1-افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقط:

تعد القوائم المالية وفقا لمبدأ افتراض ثبات وحدة النقد الا انه في الحقيقة نجد متغيرة بمرور الوقت بسبب تغير الأسعار،و قد اجري العديد من الدراسات و الابحاث لمحاولة قياس أثر التغيرات في مستوى الاسعار على القوائم المالية الا أنه الى حد لائق الان لم تصل الى قبول اي طريقة لتعديل القوائم المالية المعدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

2-التسجيل المحاسبي:

تعد القوائم المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية لتسجيل الاحداث العمليات التي تحدث خلال الفترة المالية .

3-قدرة الادارة في التاثير على محتوى و مضمون القوائم المالية:

ان الادارة قادرة في التاثير على محتوى القوائم المالية في حدود معينة و ذلك باستخدام أنشطة معينة قبل نهاية الفترة التي يتم اعداد القوائم عنها و الذي يؤثر على بعض البنود و العناصر الواردة في التقارير المالية لذا وجب أخذها بعين الاعتبار.

4-الحكم و التقدير الشخصي:

للتوصل الى الدقة الكاملة في استخراج نتيجة أي مشروع من ربح أو خسارة فان الامر يتطلب الانتظار حتى نهاية المشروع لذلك تقوم المحاسبة على افتراض امكانية تقسيم المشروعات الى فترات مالية معينة(عادة سنة) و على الرغم من الدقة الظاهرة في القوائم المالية الا انها بطبيعة الحال مؤقتة و غير نهائية و تتطلب المزيد من الحكم و التقدير الشخصي .

5-مرونة اختيار الطرق و الاساليب المحاسبية:

اثناء المعالجة المحاسبية للمشاكل المحاسبية يواجه المحاسب العديد من الطرق و الاساليب و البدائل التي تلغي القبول العام سواء من الناحية العلمية و العملية التي يختار من بينها ما يناسب الظروف و الاوضاع الاقتصادية التي تمر بها المؤسسة،و ينجر عن هذه المفاضلة في عملية الاختيار اثار مختلفة على القوائم التي يتم اتخاذها من قبل الاطراف ذات العلاقة بالمؤسسة .

6-البنود التي يصعب التسجيل المحاسبي لها:

لا يمكن للنظام المحاسبي تسجيل جميع مظاهر نشاط المؤسسة و التي يمكن أن تمثل أحد اهم العوامل لنجاح المؤسسة و تعد الموارد البشرية من تلك العوامل الهامة لنجاح المؤسسة و لكن القوائم المالية تنحصر في التسجيل المحاسبي للعناصر الكمية التي يمكن قياسها و فقا لمتطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و لهذا ينظر الى القوائم باعتبارها بمثل جزء و ليس كل المعلومات و العوامل المؤثرة على نشاط المؤسسة .

ان هذه القيود و المحددات سالفة الذكر ينجر عنها اثار على جودة القوائم المالية و من اجل التغلب على هذه المحددات تبدل المنظمات المهنية في الوقت الحاضر جهودا مستمرة بهدف تحسين جودة القوائم المالية و التقليل من اثارها السلبية و من ثم زيادة فاعليتها في تقييم الاداء المالي (عجيلة، 2012-2013، الصفحات 113-114).

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل حاولنا القاء الضوء على مؤشرات تقييم الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية حيث وضحنا في المبحث الأول الجوانب المتعلقة بالمفاهيم المرتبطة بتقييم الاداء المالي و ذلك بتعريفنا لمفهوم الاداء بشكل عام ثم التطرق لتعريف الاداء المالي و كذا تقييم الاداء المالي و اهميته و متطلبات نجاحه ، و عند الحديث عن تقييم الاداء المالي لابد من التطرق للمؤشرات التي تساعدنا في ذلك و هذا ما تم توضيحه في المبحث الثاني من هذا الفصل و كذلك التطرق لعلاقة النظام المحاسبي المالي بتقييم الاداء المالي و لتجسيد هذه العلاقة تطبيقيا فاننا نحاول من خلال الدراسة التطبيقية توضيح ذلك في الفصل الثالث (ظروف كورونا حالت دون اتمامنا للدراسة التطبيقية)

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية في شركة سونلغاز

مديرية التوزيع بسكرة

تمهيد:

بعد تطرقنا للجانب النظري لنظام المعلومات المحاسبي و دوره في تحسين الاداء المالي في المؤسسة نحاول من خلال هذا الفصل دراسة اهم القوائم المالية المتوفرة لدينا حول المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء و الغاز – مديرية التوزيع بسكرة– و ذلك لاسقاط الجوانب النظرية حيث نقوم بتحليل اصول وخصوم ميزانية المؤسسة لسنة 2018–2019 و كذا جدول حسابات النتائج للسنتين السابقتين ، حيث قمنا بتقسيم الفصل الى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول :التعريف بالشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز –سونلغاز– بسكرة ؛

المبحث الثاني : تحليل القوائم المالية لشركة سونلغاز –بسكرة – .

المبحث الأول: التعريف بالشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز –سونلغاز – بسكرة

نظرا للاهمية الاستراتجية للكهرباء و الغاز على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي ، فان الدولة الجزائرية لا تزال تحتكر عملية توزيعهما عن طريق المؤسسة الوحيدة المخولة بذلك و هي شركة توزيع الكهرباء و الغاز سونلغاز و التي هي محل دراستنا التطبيقية و التي نحاول التعريف بها فيما يلي :

المطلب الأول : نشأة و مهام شركة سونلغاز

الشركة الوطنية للكهرباء والغاز سونلغاز أو **Sonalgaz** هي شركة عمومية جزائرية مجال نشاطها نقل الطاقة وتوزيعها، وقانونها الأساسي الجديد يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات أخرى من قطاعات الأنشطة ذات الأهمية بالنسبة إلى المؤسسة ولاسيما في ميدان تسويق الكهرباء والغاز نحو الخارج.

تم في سنة 1947 إنشاء المؤسسة العمومية "كهرباء وغاز الجزائر" المعروفة اختصارا بالحروف الرامزة EGA، التي أسند إليها احتكار إنتاج الكهرباء ونقله وتوزيعها وكذلك توزيع الغاز. وتضمEGA المؤسسات السابقة للإنتاج والتوزيع، وهي تنتمي إلى قانون أساسي خاص منها لوبون (LEBON) وشركائه SAE (الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز) .

وبعد الاستقلال تم إنشاء المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز (سونلغاز) محل كهرباء وغاز الجزائر.

و بموجب المرسوم الرئاسي رقم 195–02 المؤرخ في أول يونيو سنة 2002، المتضمن القانون الأساسي للشركة الجزائرية للكهرباء والغاز المسماة –سونلغاز – شركة مساهمة– تحولت سونلغاز من مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري إلى شركة مساهمة تحوز الدولة رأسمالها.

وهذا الانتقال تمليه ضرورة قيام سونلغاز بتكييف نفسها للتلاؤم مع القواعد الجديدة لتسيير القطاع التي أوجبها القانون ولاسيما انفتاح الأعمال والأنشطة وولوج باب المنافسة، وإمكانية اللجوء إلى التساهمية الخاصة.

ومن ناحية أخرى فإن هذا القانون الأساسي الجديد يخول المؤسسة استقلالية أكبر ويسمح لها بأن تمارس مسؤولياتها كاملة.

إن تحديد هدفها الاجتماعي ليفتح لها أفاقا جديدة، فزيادة على أنشطتها المعتادة من إنتاج الكهرباء ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز، توفرت لسونلغاز إمكانية العمل والتدخل في العلاية تجاه قطاع المحروقات والقيام على العموم بممارسة أعمال خارج الجزائر.

وعلى صعيد تسييرها. يشرف على تسيير سونلغاز شركة مساهمة جمعية عامة ومجلس إدارة ويديرها رئيس مدير عام.

طموح سونلغاز هو أن تغدو مؤسسة تنافسية لكي تقوى على مواجهة المنافسة التي تلوح ملامحها في الأفق، وأن تكون في الأمد المنظور من بين أفضل المتعاملين الخمسة التابعين للقطاع في حوض البحر الأبيض المتوسط.وهي شركة مساهمة في مشروع محطة توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية والغاز في حاسي الرمل

أما عن عملية تشييد سونلغاز كمجمع صناعي فلقد بدأت عملية تحويل سونلغاز في جانفي 2004 مع إنشاء ثلاث شركات "مهن قاعدية". وهكذا فإن الوحدات المسؤولة عن إنتاج الكهرباء وونقلها وعن نقل الغاز قد شيدت كفروع تضمن إنجاز هذه النشاطات. ويتعلق الأمر بما يلي:

- الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE
- الشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الكهرباء GRTE
- الشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الغاز GRTG

في سنة 2005، تم إنشاء فرعين جديدين (المهن المحيطة)، أي:

- الشركة المدنية لطب العمل SMT
- مركز البحث وتطوير الكهرباء والغازCREDEG.

خلال هذه السنة ذاتها، عرفت بعض الفروع المحيطة التي أنشئت في 1998 إعادة هيكلة.

- أدمجت الشركات الأربع لصيانة وخدمات السيارات لتكوّن شركة وحيدة هي شركة: صيانة وخدمات السيارات MPV.
- وكذلك الأمر بالنسبة لشركات صيانة المحولات الثلاث التي تم جمعها في شركة وحيدة هي: شركة خدمات المحولات الكهربائية SKMK.

وهكذا اكتمل شكل قطب فروع (المهن المحيطة) مع الفروع التي كانت موجودة سابقا وهي:

- شركة النقل والشحن الاستثنائي للتجهيزات الصناعية والكهربائية TRANSMEX التي أنشئت في 1993.
- شركة الوقاية والعمل الأمني SPAS التي أنشئت في 1996 والتي تضمن حماية أكثر من 800 موقع لمجمع سونلغاز عبر جميع أنحاء التراب الوطني.
- صندوق الخدمات الاجتماعية والثقافية FOSC، وهي شركة مدنية مكلفة بقطاع الخدمات الاجتماعية لفائدة عمال جميع فروع مجمع سونلغاز، أنشئت في 1997.
- نزل المزارعينHMP، الذي تم اقتناؤه في 1997
- شركة صيانة التجهيزات الصناعية MEI، أنشئت في 1998.
- وكذا الشركة الجزائرية لتقنيات الإعلام SAT Info، أنشئت بدورها في في 1998
- وأخيرا، إنشاء المتجر الجزائري للعتاد الكهربائي والغازي CAMEG، في 2003، وهو فرع مهمته الرئيسية تسويق العتاد الكهربائي والغازي عبر شبكة توزيع تغطي مجموع أنحاء التراب الوطني.

–في 2006، تم إنشاء خمس شركات "مهن قاعدية" أخرى. فرع أول:

- مسير منظومة الكهرباء OS، مكلف بإدارة نظام إنتاج/نقل الكهرباء.

كما تم إنشاء أربعة فروع تضمن مهنة توزيع الكهرباء والغاز، هي:

- الشركة الجزائرية لتوزيع كهرباء وغاز الجزائرSDA
- الشركة الجزائرية لتوزيع كهرباء وغاز الوسط SDC
- الشركة الجزائرية لتوزيع كهرباء وغاز الشرق SDE
- الشركة الجزائرية لتوزيع كهرباء وغاز الغرب SDO

–تضاف هذه الشركات الخمس لكل من الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE، والشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الكهرباء GRTE، والشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الغاز GRTG، لتكون قطب (المهن القاعدية).

يتضمن هذا القطب الأخير كذلك:

- شركة كهرباء ترقةSKT

- شركة كهرباء كدية الدروشSKD
- شركة كهرباء البروقيةSKB
- شركة كهرباء سكيكدة SKS

هذه الشركات الأربع هي محطات إنتاج الكهرباء أنشئت بمساهمة سوناطراك.

خلال هذه السنة ذاتها، 2006، وفي سياق دعم تنظيم سونلغاز على شكل مجمع وإنجاز برنامج تطوير هام للمجمع، عادت مؤسسات الأشغال الخمس، وهي :

- شركة أشغال الكهربة KAHRIF
- شركة الأشغال والتركيب الكهربائي KAHRAKIB
- شركة إنجاز القنوات KANAGHAZ
- شركة إنجاز المنشآت الأساسية INERGA.
- شركة التركيب الصناعي ETTERKIB.

إلى أحضان مجمع سونلغاز، بقرار للسلطات العمومية، بعد أن كانت عبارة عن هياكل إنجاز مندمجة في المؤسسة، ثم رقيت إلى مؤسسات مستقلة على ضوء إعادة الهيكلة التي تمت في 1983.

–في جانفي 2007، جاء دور مراكز الانتقاء والتكوين التابعة لسونلغاز لترقى إلى فرع هو: معهد التكوين في الكهرباء والغاز IFEG. وتم توقيع إنهاء عملية إعادة هيكلة مجمع سونلغاز مع إنشاء شركة هندسة الكهرباء والغاز CEEG في شهر جانفي 2009،الأمر الذي جعل عدد فروع قطب "الأشغال" يبلغ ستة فروع. في هذا التاريخ ذاته، تم إنشاء شركتين أخريين، هما: الجزائرية لتكنولوجيا الإعلام ELIT وشركة الممتلكات العقارية للصناعات الكهربائية والغازية SOPIEG.

أصبحت سونلغاز اليوم مجمعا صناعيا يتكون من 39 شركة، منها ست شركات مساهمة مباشرة هي:

- الشركة الجزائرية للطاقة AEC.
- الشركة الجزائرية للطاقة والاتصالاتAETC.
- الطاقة الجديدة الجزائر NEAL.

- شركة الخدمات الهندسية الجزائرية ALGESCO.
- الشركة الجزائرية الفرنسية للهندسة والإنجاز SAFIR.
- شركة كهرباء حجرة النوس SKH.

هذا، دون حساب المساهمات غير المباشرة مثل (كهرماء)، وأخذ مساهمة من خلال فرع AEC. وقد التحق فرع أخير بالمجمع في جوان 2009، هو (إنارة الرويبة).

وتتمثل مهمة شركة توزيع الكهرباء و الغاز(وسط: التي تضم مديرية التوزيع بسكرة) فيمايلي :

–إستغلال وصيانة شبكة توزيع الكهرباء والغاز؛

–تطوير شبكات الكهرباء والغاز بحيث يسمح بربط زبن جدد بها ؛

–تسويق الكهرباء والغاز؛

–ضمان ظروف أفضل من حيث السلامة ونوعية الخدمة وبكلفة أقل .

تغطي سونلغاز التوزيع الوسط مناطق البليدة، البويرة، المدية، تيزي وزو، الجلفة، ورقلة، بسكرة ، الواد، الأغواط، غرداية، إليزي وتمنراست.

أنشئت في يناير 2006 ، وتتوفر لها شبكة كهرباء طولها 54.394 كلم في الجهد المنخفض والمتوسط ((MT/BTوشبكة غاز طولها 7.102 كلم في الضغط المتوسط و المنخفض ((BP/MP

تتولى تسيير 1.290.058 زبونا (الجهد المتوسط والجهد المنخفض) (بالنسبة للكهرباء) و 389.410 زبونا (الضغط المنخفض والضغط المتوسط) (بالنسبة للغاز).

تتألف شبكتها التجارية من 42 وكالة

تستخدم سونلغاز التوزيع الوسط 3211 عونا

حققت رقم أعمال قدره 16.242 دج في سنة 2006

تنفذ سونلغاز التوزيع الوسط (التابعة لها وكالة بسكرة)برنامج استثمار لتحقيق هدفين اثنين :

- تطوير شبكاتها وتلبية الطلب

- تحديث نمط استغلالها وتسييرها. وفي هذا الإطار، فإن مركز التحكم الوطني ((BCCيشكل مشروعا مهيكلا من أجل إدارة الشبكات وتحسين نوعية الخدمة.

تخضع الوظيفة التجارية لبرنامج استثنائي في مجال توظيف وتكوين الموارد البشرية.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لوكالة التوزيع بسكرة:

لتفصيل أكثر لوكالة التوزيع سونلغاز بسكرة نوضح في ما يلي الهيكل التنظيمي للوكالة حيث يوجد في الوكالة :

1)**مدير التوزيع** :

يمثل قمة الهرم بالمؤسسة ،مكلف في حدود معينة بضمان توزيع الطاقة الكهربائية والغازية ،وإيصالها إلى زبائن المؤسسة في أحسن الظروف ذات النوعية الجدية ،الاستمرارية في التقديم ،والسعر المناسب.

2)الأمانة العامة

3)المكلف بالاتصال:يقوم بالعديد من المهام نذكر منها مايلي،ويكون التفصيل أكثر لاحقا:

– تحضير وتنظيم المعلومات الموجهة إلى الجمهور والزبائن باستعمال كل الوسائل المتاحة .

– المشاركة مع المديرية العامة في التظاهرات التجارية .

– اقتراح مواضيع الإشهار وإعلام الزبائن حسب الطبيعة المحلية .

– ربط علاقات وثيقة مع كل أنواع وسائل الاتصال.

4) المكلف بالقضايا القانونية:

– يعد الممثل القانوني للشركة في المحكمة ،المجلس القضائي..الخ

– يتابع تنفيذ القرارات القانونية

– يتكفل بكل القضايا القانونية :كرفع دعوى حول التعدي على ممتلكات سونلغاز أو الشكاوي ورفع الدعوى ضد المديرية من طرف الزبائن.

– يساعد كل الأقسام في القضايا ذات الطابع القانوني (رفع دعوى قضائية) .

– تنظيم المعلومات القانونية وتقديمها وقت الضرورة .

5)المكلف بالأمن والوقاية :يقوم بالمهام التالية:

- إعداد مخطط للزيارات المبرمجة للنشاطات التحسيسية
- تحضير اجتماعات لجنة النظافة والأمن على مستوى المديرية CHS
- السهر على تطبيق كل الإجراءات الوقائية في مجال النظافة والأمن.
- إعداد الإحصائيات حول حوادث الغاز والكهرباء مع المصالح التقنية .

6)المكلف بالأمن الداخلي : يقوم بـ:

- المتابعة الميدانية لكل المقاييس الأمنية داخل المديرية (الحراس ،الجدران..)
- تقرير دوري إلى المسؤولين حول الوضعية الأمنية للمديرية ومختلف وكالاتها.
- إعداد تقرير فوري بعد حدوث أي طارئ مباشر .
- إعداد مخطط الأمن الداخلي (سري جدا) بالتعاون مع المصالح الأمنية للولاية.

***أقسام المديرية سونلغاز الجهوية للتوزيع :**

1/قسم استغلال الشبكات الكهربائية والغازية :Exploitation Elec et GAZ

يهتم بمراقبة واستغلال الشبكات الكهربائية والغازية ،الصيانة ،تطوير الشبكتين السابقتين،القيام بالأشغال تحن التوتر TST (الكهرباء)

2/قسم الدراسات والأشغال (الكهرباء والغاز) Etude d'Exécution et TravauxElec et GAZ

اغلب مهامه بالميدان ، له 3 مصالح:

1. **مصلحة الدراسات والأشغال** :تقوم بكل ما يتعلق بالدراسة (الموقع ،المخططات..)
2. **مصلحة السوق والبرمجة**:انشاء الطلبات الخاصة برخص الحفر ،البناء ،استقبال مخطط التشفير الخاص بمقدار الأشغال المرسل من مصلحة الدراسات ،وغيرها من مهام تخص السوق والبرمجة.
3. **مصلحة تسيير الاستثمار**:
   - تسيير القروض الخاصة بأمر الدفع ،متابعة تنفيذها
   - استقبال وإجراء الأمر بالدفع لكل فواتير المؤسسات المنفذة للمشاريع .
   - انشاء عناصر الإحصاء الخاصة بتحقيق المشاريع (الفيزيائية و المالية)

– فتح وإغلاق رخص البرامج.

3/قسم العلاقات التجارية :Division Relation Commerciales

له خمس وكالات تجارية : Biskra 2,Biskra 1 ، طولقة ،سيدي عقبة ، أولاد جلال ،به مصلحتين :

1 – مصلحة التقني التجاري : وهي مصلحة مسؤولة على متابعة طلبات الزبون MT/MP (ذوي التوتر المتوسط ذو الضغط المتوسط) ومختلف الوثائق الخاصة بإيصالات جديدة لزبون جديد أو إحداث تغيرات على مستوى الشبكة ،إضافة إلى فوترة كل الأشغال الخاصة بطلب الزبون الجديد أو زبون مشترك.

2– مصلحة الزبائن :تهتم بكل أمور الزبائن وملفاتهم (فوترة ،تحصيل الديون ...)

4/قسم تسيير الأجهزة المعلوماتية : Gestion des Systèmes Informatiques

يقوم بـ:

– تسيير وصيانة العتاد المعلوماتي على مستوى المديرية والمصالح التقنية لها .

– تطوير تطبيقات المعلوماتية ،طبع الفواتير الكهربائية.

– تحليل إحصائيات المشتريات والمبيعات .

5/ قسم المالية والمحاسبة : يقوم بعدة مهام أهمها :

– تحضير الميزانية
– إعداد الجداول البيانية لحصيلة الأنشطة للمديرية
– ضمان مراقبة ومحاسبة كل العمليات المالية
– تسيير الحسابات البنكية والبريدية للمديرية ..الخ

6/ قسم الموارد البشرية : Ressources Humaines

يهتم بـ:

– توزيع الإطارات بالمؤسسة
– تسيير الموارد البشرية (دخول موظفين جدد،الحضور، الغياب ،التكوين،التربصات (داخلية أو خارجية ،العطل ،الأجر...)

7/قسم الوسائل العامة : Affaire Générales

– تسيير الوسائل المادية

- مراقبة وتسيير النظافة وصيانة المقرات
- تسيير بريد المديرية
- السهر على تسيير الممتلكات المتنقلة
- تموين مختلف المصالح
- الاهتمام بالمشتريات
- تنظيم حضيرة السيارات (تأمين ،المتابعة،الوقود).

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لشركة سونلغاز بسكرة

من أجل توضيح دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين أداء شركة سونلغاز نحاول في هذا المبحث تحليل ما توفر لدينا من قوائم مالية للسنوات 2017 2018 2019 و قبل شروعنا في عرض و تحليل القوائم المالية نحاول اولا توضيح نظام المعلومات المحاسبي في شركة سونلغاز

المطلب الاول: واقع أنظمة المعلومات في شركة سونلغاز

ان شركة سونلغاز تعتمد على المعلوماتية بدرجة كبيرة جدا حيث يعتبر لديها عدة انظمة معلومات و لكل مصلحة لها نظام معلومات خاص بها فلزبائن نظام معلومات STC و JTC وSRMS و نظام المعلومات المحاسبي الخاص بشركة سونلغاز اسمه حساب HISABو كذلك الخاص بالعتاد و يوجد هنالك ايضا NOVA الذي هو نظام خاص بمصلحة المستخدمين بحيث تعتبر لكل مصلحة نظام معلومات خاص بها و كل مرتبطة ببعضها البعض حيث كل مسؤول يستطيع التعرف على كل المعلومات (انتارنات شبكة خاصة بالشبكة) لتسهيل العمليات الادارية و المحاسبية بين كل المصالح ويوجد للشركة نظام مراسلات لكل العمال TINSIK خاص بجميع اطارات شركة سونلغاز اما نظام المعلومات المحاسبي فهو النظام الاساسي لشركة سونلغاز حيث يمتاز بالدقة و السهولة و السرعة في تخزين المعلومات و كذلك اعطائها للمستخدمين وقت الحاجة اليها

المطلب الثاني:تحليل الميزانيات المحاسبية لشركة سونلغاز بسكرة

تقوم مؤسسة سونلغاز في نهاية السنة المالية باعداد الميزانية و فقا للمبادئ المحاسبية للنظام المالي المحاسبي و الجداول التالية تعرض عناصر الاصول و الخصوم خلال الفترة 2017–2019 :

الجدول رقم (1) : أصول الميزانية المحاسبية لشركة سونلغاز (مديرة التوزيع بسكرة) 2017–2018

الوحدة : دينار جزائري

أصول	ملاحظة	اجمالي 2018	اهتلاك 2018	صافي 2018	صافي 2017
أصول غير جارية					
فارق الشراء(ou goodwill)					

التثبيتات المعنوية					
تكاليف تطوير التثبيتات					
تثبيتات عينية					
أراضي		14230359.24		14230359.24	14230359.24
تهيئة و اصلاح الاراضي		10959714.00	6424765.57	4534948.43	4763040.58
المباني		460571377.06	144329881.43	316241495.63	242554746.17
تثبيتات تقنية		30320929922.48	10330918959.35	19990010963.13	18142465092.57
تثبيتات عينية أخرى		3089872863.02	1150513362.06	1939359500.96	4870541843.75
تثبيتات جاري انجازها		5553329633.41		5553329633.41	3366496926.33
تثبيتات مالية					
الحسابات الموضوعة موضع المعادلة					
المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة بها					
سندات اخرى مثبتة					
قروض و اصول مالية غير الجارية		1433302.65		1433302.65	1433302.65
مجموع الاصول الغير الجارية		39451327171.86	11632186968.41	27819140203.45	26642485311.29
الاصول الجارية					
الحسابات الدائنة– الاستخدامات المماثلة					
الزبائن		3558682364.94	363776723.50	3194905641.44	4024334179.46
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ		2627537.75		2627537.75	804800.00
مدينون اخرون		2265103592.01	15561347.61	2249542244.40	3286567831.02
الضرائب		104720752.52		104720752.52	90236596.47
اصول اخرى جارية		0.00		0.00	0.00
الموجودات و ما يماثلها					
اموال موظفة و اصول مالية جارية اخرى					
الخزينة		207488823.80	987230.39	206501593.41	361972671.30
مجموع الاصول الجارية		6138623071.02	380325301.50	5758297769.52	7763916078.25
المجموع العام للاصول		45589950242.88	12012512269.91	33577437972.97	34406401389.54

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على ميزانية شركة سونلغاز (مديرية التوزيع بسكرة) لسنة 2018

الجدول رقم (2) : أصول الميزانية المحاسبية لشركة سونلغاز (مديرية التوزيع بسكرة) 2019

الوحدة : دينار جزائري

أصول	ملاحظة	اجمالي 2019	اهتلاك 2019	صافي 2019	صافي 2018
أصول غير جارية					
فارق الشراء(ou goodwill)					
التثبيتات المعنوية					
تكاليف تطوير التثبيتات					
تثبيتات عينية					
أراضي		14230359.24		14230359.24	14230359.24
تهيئة و اصلاح الاراضي		18237727.00	7084533.07	11153193.93	4534948.43
المباني		469715110.51	157626284.42	312088826.09	316241495.63
تثبيتات تقنية		31410639760.08	11419620847.23	19991018912.85	19990010963.13
تثبيتات عينية أخرى		3258552519.66	1186640120.42	2071912399.24	1939359500.96
تثبيتات جاري انجازها		6179852503.61		6179852503.61	5553329633.41
تثبيتات مالية					
الحسابات الموضوعة موضع المعادلة					
المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة بها					
سندات اخرى مثبتة					
قروض و اصول مالية غير الجارية		1433302.65		1433302.65	1433302.65
مجموع الاصول الغير الجارية		41352661282.75	12770971785.14	28581689497.61	27819140203.45
الاصول الجارية					
الحسابات الدائنة– الاستخدامات المماثلة					
الزبائن		3887171046.15	260009978.78	3627161067.37	3194905641.44
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ		2335080.55		2335080.55	2627537.75
مدينون اخرون		2973115480.21	15561347.61	2957554132.60	2249542244.40
الضرائب		245730857.18		245730857.18	104720752.52
اصول اخرى جارية		0.00		0.00	0.00

الموجودات و ما يماثلها					
اموال موظفة و اصول مالية جارية اخرى					
الخزينة		314952579.77	502106.45	314450473.32	206501593.41
مجموع الاصول الجارية		7423305043.86	276073432.84	7147231611.02	5758297769.52
المجموع العام للاصول		48775966326.61	13047045217.98	35728921108.63	33577437972.97

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على ميزانية 2019

الجدول رقم (3) : خصوم الميزانية المحاسبية لشركة سونلغاز (مديرية التوزيع بسكرة) 2017–2018:

الوحدة : دينار جزائري

خصوم	ملاحظة	2018	2017
رؤوس اموال الخاصة			
راس المال الغير مطلوب			
علاوات و احتياطات			
فارق اعادة التقييم		249575342.18	249575342.18
النتيجة الصافية		0.00	0.00
رؤوس اموال الخاصة–ترحيل من جديد		0.00	0.00
حسابات الربط بين الوحدات		23744027425.72	23399142172.88
مجموع الاموال الخاصة		23993602767.90	23648717515.06
خصوم غير جارية			
قروض و ديون مالية		274711645.34	252305198.90
ديون اخرى غير جارية			
مؤونات و منتوجات مدرجة في الحسابات سلفا		6489196126.05	6372971285.41
مجموع الخصوم غير جارية		6763907771.39	6625276484.31
خصوم جارية			
الموردون و الحسابات الملحقة		1217936683.47	2297680444.82
الضرائب		76588193.01	78046491.69
ديون اخرى		1525402557.20	1756680453.66

خزينة الخصوم		0.00	0.00
مجموع الخصوم الجارية		2819927433.68	4132407390.17
المجموع العام للخصوم		33577437972.97	34406401389.54

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على ميزانية الشركة 2018

الجدول رقم(4) : خصوم الميزانية المحاسبية لشركة سونلغاز (مديرية التوزيع بسكرة) 2019

الوحدة:دينار جزائري

خصوم	ملاحظة	2019	2018
رؤوس اموال الخاصة			
راس المال الغير مطلوب			
علاوات و احتياطات			
فارق اعادة التقييم		249575342.18	249575342.18
النتيجة الصافية		0.00	0.00
رؤوس اموال الخاصة–ترحيل من جديد		0.00	0.00
حسابات الربط بين الوحدات		24023776526.31	23744027425.72
مجموع الاموال الخاصة		24310127599.24	23993602767.90
خصوم غير جارية			
قروض و ديون مالية		291199514.44	274711645.34
ديون اخرى غير جارية			
مؤونات و منتوجات مدرجة في الحسابات سلفا		6430982478.09	6489196126.05
مجموع الخصوم غير جارية		6722181992.53	6763907771.39
خصوم جارية			
الموردون و الحسابات الملحقة		2055993698.88	1217936683.47
الضرائب		89922038.94	76588193.01
ديون اخرى		2550695779.04	1525402557.20
خزينة الخصوم		0.00	0.00
مجموع الخصوم الجارية		4696611516.86	2819927433.68

المجموع العام للخصوم		35728921108.63	33577437972.97

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على ميزانية الشركة 2019

تحليل ميزانيات 2018 و2019:

تحليل عناصر أصول غير جارية

بقاء قيمة الأراضي على حالها من 2017 الى غاية 2019

–انخفاض تهيئة أراضي في 2018 مقارنة ب 2017 ثم ارتفاعها في 2019 حوالي ضعفين

–المباني:ارتفاعها في 2018 مقارنة ب 2017 و من ثم انخفاضها في 2019 .

–ارتفاع في تثبيتات عينية في 2018 مقارنة ب 2017 و كذلك ارتفاع طفيف في 2019.

–انخفاض كبير تثبيتات عينية أخرى في 2018 و كذا عودة ارتفاعها في 2019.

– تثبيتات جاري انجازها: ارتفاعها في 2018 مقارنة ب 2017 و كذلك ارتفاعها في 2019

–بقاء القروض و أصول مالية غير جارية:على حالها خلال سنوات ثلاث

–**مجموع الأصول غير الجارية** :ارتفاع الأصول غير الجارية في 2018 و ارتفاعها كذلك في 2019

عناصر أَصول جارية:

–انخفاض في صافي مبلغ الزبائن في 2018 مقارنة بصافي 2017 و عودة ارتفاعه في 2019

–مخزونات و منتجات قيد التنفيذ:ارتفاع كبير و ضخم في قيمة مخزونات و منتوجات و انخفاض طفيف في 2019

–ارتفاع قيمة ضرائب في 2017 بالنسبة ل 2018 و ارتفاع حوالي ضعفين في 2019

–الخزينة :انخفاض في 2018 بالنسبة 2017 و كذا عودة ارتفاعها في 2019

–**أصول جارية** : انخفاض في 2017 مقارنة ب 2018 و عودة ارتفاعها في 2019

-**مجموع عام الأصول** :انخفاض في 2018 بالنسبة ل 2017 وكذلك ارتفاعها في 2019

-**الخصوم :**

رؤوس أموال خاصة :

-رأس مال غير مطلوب لا يحتوي على مبلغ

-فارق اعادة التقييم ثابتة طوال السنوات الثلاث

-لا توجد نتيجة صافية

-**ربط بين وحدات المجمع** :ارتفاع في 2018 مقارنة ب 2017 وكذالك زيادة في ارتفاع في 2019

- رؤوس أموال خاصة و ترحيل من جديد:لا يوجد بها اي مبلغ

-**مجموع أموال خاصة** :ارتفاع في 2018 بالنسبة ل 2017 و زيادة في ارتفاعها في 2019

خصوم غير جارية :

-قروض و ديون حالية :ارتفاع في 2018 بالنسبة ل 2017 و كذا ارتفاعها في 2019

-ديون أخرى غير جارية لا يوجد مبلغ

-مؤونات و منتوجات مدرجة في الحسابات سلفا :ارتفاع في 2018 مقارنة ب 2017 و انخفاضها في 2019

- **مجموع خصوم غير جارية** :ارتفاع في 2018 مقارنة ب 2017 و انخفاضها في 2019 مقارنة ب 2018

الخصوم الجارية :

-موردون و حسابات ملحقة :انخفاض قيمتها بضعفين في 2018 مقارنة ب 2017 و ارتفاعها في 2019

-الضرائب : انخفاض في 2018 مقارنة ب 2017 و ارتفاعها في 2019

-ديون أخرى :انخفاض في 2018 بالنسبة ل 2017 و ارتفاع كبير في قيمة ديون في 2019

-لا مبلغ في خزينة الخصوم

-**مجموع الخصوم الجارية** : نلاحظ هناك فرق كبير بين مجموع خصوم الجارية ل 2017 مقارنة ب 2018 و انخفاض ملحوظ في سنة 2018 و عودة ارتفاعها ارتفاع كبير في 2019 حوالي ضعفي 2018

مجموع الخصوم :انخفاض في 2018 مقارنة ب 2017 بمبلغ و ارتفاعها في 2019 مقارنة ب 2018

المطلب الثالث:تحليل جداول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع بسكرة

من خلال جدول حسابات النتائج يمكن ان تبين لنا مختلف التكاليف التي انفقتها المؤسسة،و تختلف الايرادات المتحصل عليها من خلال كل دورة مالية و سنوضح في هذين الجدولين حسب للسنوات الثلاث 2017 2018 2019 :

الجدول رقم (5) : جدول حسابات النتائج لشركة سونلغاز (مديرية التوزيع بسكرة) 2017-2018:

الوحدة : دينار جزائري

	ملاحظة	2018	2017
المبيعات و المنتجات الملحقة		11589113368.76	10623114589.65
اعانات الاستغلال		0.00	
تغيرات المخزونات		0.00	
1-انتاج السنة المالية		3149940499.51	3406631143.08
مشتريات مستهلكة		-59006229.84	-61139175.98
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الاخرى		-490943586.53	-574125960.35
2-استهلاك السنة المالية		-2175156432.84	-2051863594.01
3-القيمة المضافة للاستغلال(2-1)		974784066.67	1354794549.07
أعباء المستخدمين		-982202434.25	-1017325678.56
الضرائب و الرسوم و مدفوعات مماثلة		-204936557.42	-195568372.89
4-اجمالي فائض الاستغلال		-212354925.00	141900497.62
المنتجات العملياتية الاخرى		303670244.23	284985878.74
الاعباء العملياتية الاخرى		-196000.00	-608797.10
المخصصات للاهتلاكات و مؤونات و خسائر القيمة		-1437013621.84	-1389924455.78
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات		196045828.07	167245421.14
5-النتيجة العملياتية		-1149848474.54	-944374176.43
المنتوجات المالية		-9049182.88	-4038746.54
الاعباء المالية		0.00	-4005739.47
6-النتيجة المالية		-9049182.88	-8044486.01
7- نتيجة عادية قبل الضرائب(5+6)		-1158897657.42	-952418662.44
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية			
مجموع منتجات الانشطة العادية		12088829441.06	11075345889.53
مجموع اعباء الانشطة العادية		-13247727098.48	-12027764551.97

8-النتيجة الصافية للانشطة العادية		-1158897657.42	-952418662.44
9-النتيجة غير عادية			-147972721.05
10-صافي نتيجة السنة المالية		-1158897657.42	-952418662.44

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على ميزانية الشركة 2018

الجدول رقم (6) : جدول حسابات النتائج (مديرية التوزيع بسكرة) 2018–2019:

الوحدة : دينار جزائري

	ملاحظة	2019	2018
المبيعات و المنتجات الملحقة		12183399462.96	11589113368.76
اعانات الاستغلال		0.00	
تغيرات المخزونات		0.00	
1-انتاج السنة المالية		3205244272.41	3149940499.51
مشتريات مستهلكة		-93020293.86	-59006229.84
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الاخرى		-485527202.16	-490943586.53
2-استهلاك السنة المالية		-3261575512.31	-2175156432.84
3-القيمة المضافة للاستغلال(2-1)		-56331239.90	974784066.67
أعباء المستخدمين		-1219672383.25	-982202434.25
الضرائب و الرسوم و مدفوعات مماثلة		-226032921.55	-204936557.42
4-اجمالي فائض الاستغلال		-1502036544.70	-212354925.00
المنتجات العملياتية الاخرى		337644590.88	303670244.23
الاعباء العملياتية الاخرى		-11520290.71	-196000.00
المخصصات للاهتلاكات و مؤونات و خسائر القيمة		-1342819793.81	-1437013621.84
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات		174450841.68	196045828.07
5-النتيجة العملياتية		-2344281196.66	-1149848474.54
المنتوجات المالية		-74549474.19	-9049182.88
الاعباء المالية			
6-النتيجة المالية		-74549474.19	-9049182.88
7- نتيجة عادية قبل الضرائب(5+6)		-2351736170.85	-1158897657.42
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية			
مجموع منتجات الانشطة العادية		12695494895.52	-12088829441.06
مجموع اعباء الانشطة العادية		-15047231066.37	-13247727098.48
8-النتيجة الصافية للانشطة العادية		-2351736170.85	-1158897657.42
9-النتيجة غير عادية		0.00	0.00
10-صافي نتيجة السنة المالية		-2351736170.85	-1158897657.42

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على ميزانية الشركة 2019

تحليل جدول حسابات النتائج:

– المبيعات و المنتجات الملحقة ارتفعت في 2018 بالنسبة ل 2017 و كذلك استمرت في الارتفاع في 2019

–انتاج السنة المالية انخفض في 2018 مقارنة ب 2017 و كذلك عاودت ارتفاعها في 2019

–مشتريات مستهلكة انخفضت في في 2018 مقارنة ب 2017 و ارتفعت ارتفاع كبير في 2019

–الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الاخرى انخفضت في 2018 بالنسبة ل 2017و كذلك ازداد انخفاضها في 2019

–استهلاك السنة المالية ارتفعت في 2018 مقارنة ب 2017 و ارتفعت ارتفاع كبير في 2019

–القيمة المضافة للاستغلال انخفضت في 2017 بالنسبة ل 2018 و انخفضت انخفاض كبير في 2019 بنتيجة سالبة لان انتاج السنة المالية اقل من استهلاك السنة المالية

–اعباء المستخدمين انخفضت في 2018 مقارنة ب 2017 و ازدادت في الارتفاع في 2019

–الضرائب و الرسوم ازدادت في 2018 بالنسبة ل 2017 و ازدادت في الارتفاع في 2019

–اجمالي فائض الاستغلال ارتفع في 2018 مقارنة ب 2017 و ارتفع ارتفاع كبير في 2019

–المنتجات العملياتية الاخرى ارتفعت في 2018 بالنسبة ل 2017 وازدادت في الارتفاع في 2019

–المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة ارتفعت في 2018 مقارنة ب 2017 و انخفضت في 2019 مقارنة ب 2018

–استرجاع على خسائر القيمة و المؤؤنات ارتفعت في 2018 بالنسبة ل 2017 و انخفضت في 2019 بالنسبة ل 2018

–النتيجة العملياتية انخفضت ارتفعت في 2018 بالنسبة ل 2017 و ارتفع بحوالي ضعفين في 2019

– المنتوجات المالية ارتفعت في 2018 اكثر من ضعفين في 2017 و انخفضت 2019 مقارنة ب 2018

_الاعباء المالية لا توجد في 2018 و لا في 2019

–النتيجة المالية ارتفعت في 2018 بالنسبة ل 2017 و كذلك ارتفعت ارتفاع كبير في 2019

–النتيجة العادية قبل الضرائب ارتفعت في 2018 مقارنة ب 2017 و عاودت ارتفاعها بارتفاع كبير 2019

–مجموع منتجات الانشطة العادية ارتفعت في 2018 مقارنة ب 2017 و ازداد ارتفاعها في 2019

–مجموع اعباء الانشطة العادية ارتفعت في 2018 بالنسبة ل 2017 و ازدادت كذلك في 2019

–النتيجة الصافية للأنشطة العادية ارتفعت في 2018 مقارنة ب 2017 و ازداد ارتفاعها ارتفاع كبير في 2019

–النتيجة غير عادية انخفضت الى صفر و اصبحت معدومة في 2018 و 2019

–صافي نتيجة السنة المالية ارتفع في 2018 بالنسبة ل 2017 و ازدادت في 2019 التي هي نفس مبالغ النتيجة العادية قبل الضرائب

ان جدول حسابات النتائج عند استخراجه من نظام معلومات المحاسبي (حساب) الخاص بشركة سونلغاز يبين الجانب الدائن باشارة موجبة رقم الاعمال و النواتج و الجانب المدين الاعباء باشارة سالبة

دراسة بعض المؤشرات المالية

1–**النسب المالية:**

الجدول رقم يوضح النسب المالية

البيان	القانون	2017	2018	2019
نسبة التداول	الاصول المتداولة/الخصوم	0.22	0.17	0.20
نسبة السيولة السريعة	الاصول المتداولة– مخزونات/الخصوم المتداولة	1.87	2.04	1.53

المصدر:من اعداد الطالب بناءا على الميزانيات 2017 2018 2019

نلاحظ من الجدول اعلاه ان نسبة التداول الاصول المتداولة تقابل الالتزامات المتداولة ففي سنة 2017 كانت نسبة التداول 0.22 اما في 2018 فقد انخفضت الى 0.17 أما في السنة 2019 فقد ارتفعت الى 0.20

اما بالنسبة لنسبة السيولة السريعة فلقد كانت من خلال الجدول في 2017 كانت النسبة اكبر من 1 اي 1.87 لان مبلغ الاصول المتداولة اكبر بكثير من الخصوم المتداولة و كذلك لكون المؤسسة تقدم خدمة التوزيع الغاز فهذا دليل على ان المؤسسة ليست بها مخزونات اما في 2018 فقد ارتفعت الى 2.04 اما في 2019 فقد انخفضت الى 1.53 يعني ان الشركة لها قدرة جيدة في تغطية التزاماتها قصيرة الاجل

2–رأس المال العامل:

رأس المال العامل=الاموال الدائمة–الاصول الثابتة(الاموال الخاصة+الديون طويلة الاجل)–الاصول الثابتة

الجدول رقم رأس مال العامل لشركة سونلغاز(مديرية التوزيع بسكرة)

2017	2018	2019
2993767796.23–	3825537435.55–	271561898.37–4

المصدر:من اعداد الطالب اعتمادا على تحليل ميزانيات 2017 2018 2019

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان رأس المال العامل لشركة سونلغاز سجلت رأس المال العامل سالب بلغ سنة 2017 ب 2993767796.23– و سنة 2018 بلغ 3825537435.55–وسنة 2019 بلغ 4271561898.37– و هذا ما يدل على وجود عجز في تمويل الاستثمارات للشركة

خلاصة الفصل :

بعد الفصلين النظريين المتعلقين بمتغيرات الدراسة جاءت الدراسة التطبيقية لتوضح لنا واقع نظام المعلومات المحاسبي في شركة سونلغاز (مديرية التوزيع بسكرة) و ما يوفره من معلومات محاسبية على شكل قوائم مالية

تعتبر مصلحة المحاسبة و المالية هي المصلحة الاساسية حيث تستخدمها شركة سونلغاز لتوزيع الكهرباء و الغاز في كل مصالح الشركة التي يتم من خلالها ادخال جميع البيانات و المعلومات و معالجتها وفق نظام المعلومات المحاسبي حساب hisab حيث لهذا النظام دور فعال و مهم في الشركة لما يوفره من معلومات تعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة و كذلك يزيد من دقة الاداء المالي في الشركة بالاعتماد على دراسة القوائم المالية التي يقدمها نظام المعلومات و استخراج مؤشرات الأداء الماللي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من أهم الانظمة في المؤسسة،كون أن المعلومة المحاسبية توفر لنا مجموعة من البيانات التي لها قيمة في تحقيق الاهداف المسطرة من طرف المؤسسات خصوصا في ظل ما يشهده العالم من تطورات و التي تؤكد على ضرورة الافصاح بالمعلومة المحاسبية لمختلف المستخدمين داخليين كانوا أو خارجيين و هذا ما يهدف اليه نظام المعلومات المحاسبي .

كما أن لنظام المعلومات المحاسبي دور مهم جدا في بناء مؤشرات قياس الأداء المالي عن طريق توفير المعلومات اللازمة لحساب تلك المؤشرات المختلفة حيث تعتبر مخرجات نظام المعلومات المحاسبي مهمة جدا في المؤسسة .

ومن خلال دارستنا لموضوع دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي و بعد التطرق للجانب النظري المتعلق بمتغيرات الدراسة و كذلك اجراء الدراسة التطبيقية في شركة سونلغاز استطعنا اختبار فرضيات الدراسة و كذلك التوصل الى مجموعة من النتائج .

- نتائج اختبار الفرضيات:

-الفرضية الاولى:"يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات دقيقة و صحيحة عن وضعية المؤسسة" و هي فرضية صحيحة حيث تبين من خلال الفصل الاول أن نظام المعلومات المحاسبي و من خلال مكوناته المختلفة يهدف الى توفير معلومة محاسبية دقيقة و صحيحة .

- الفرضية الثانية:"توجد العديد من المؤشرات لقياس الاداء المالي للمؤسسة و التي من خلالها نقيم الاداء المالي من أجل تحسينه" و هي فرضية صحيحة فمن خلال الفصل الثاني في الدراسة اتضح لنا أن هناك مجموعة من المؤشرات التي تساعد في قياس الأداء المالي و بالتالي تمكننا من الحكم عليه و من ثم المساهمة في تحسينه عن طريق الوقوف على النقائص التي تبينها هذه المؤشرات .

- الفرضية الثالثة:"تسعى شركة سونلغاز الى تحسين ادائها المالي عن طريق نظام المعلومات المحاسبي"و هي فرضية صحيحة من خلال اجراء الدراسة التطبيقية و الاطلاع على بعض القوائم المالية للسنوات 2017 -2018 -2019 اتضح لنا جليا سعي الشركة الى الوصول الى المعلومة المحاسبية الدقيقة و التي تساعد المسيرين في الشركة على اتخاذ القرار .

- **نتائج الدراسة** : تتمثل أهم النتائج في :

1)نتائج الدراسة النظرية:

-نظام المعلومات المحاسبي يتعتبر مهم بالنسبة لمتخذي القرار داخل المؤسسة و خارجها من خلال ما يوفره من من معلومات .

-نظام المعلومات المحاسبي هوا نظام يقوم بتجميع المعلومات و البيانات و تخزينها و تبويبها في المؤسسة و معالجتها و هذا لتوفير معلومات محاسبية دقيقة و صحيحة لمتخذي القرار .

-لنظام المعلومات دور فعال و أهمية بالغة خاصة من جانب المحاسبين و الذي يوفر لهم سهولة في دراستهم لمدخلات المؤسسة .

-نظام المعلومات المحاسبي هو نظام فرعي من النظام الاداري لدى المؤسسة و يعتبر من أهم الانظمة في المؤسسة لاهمية مخرجات هذا النظام و هي المعلومات التي توضح الوضعية الحقيقية للمؤسسة .

- الاداء المالي هو الوصف الدقيق و الشامل لوضع المؤسسة للمجالات التي استخدمتها الوصول للاهداف المسطرة .

-يعتبر الاداء المالي قدرة المؤسسة على الاستغلال الامثل لمواردها في الاستخدامات ذات الاجل الطويل و القصير

-تقييم الاداء المالي بمعظم المؤشرات يعطي صورة حقيقية عن وضعية المؤسسة مما يسهل على الادارة تحسين الاختلالات و استغلال الفرص .

2)نتائج الدراسة التطبيقية:

-ان نظام المعلومات المحاسبي اداة رئيسية في تحسين الاداء المالي للشركة من خلال المعلومات المحاسبية و المالية التي يوفرها.

- نظام المعلومات المحاسبي التي تطبقه الشركة هو (HISAB) و يعتبر النظام الرئيسي لها

-لكل مصلحة من الشركة نظام خاص بها حيث تترابط هذه الانظمة مع بعضها البعض لجميع المصالح.

قائمة المراجع :

-ابراهيم الجزراوي. (2009). *أساسيات نظم المعلومات المحاسبية*. عمان: دار اليازوري.

-أحمد حلمي جمعة، عصام فهد العربيد، و زياد أحمد الزعيمي. (2007). *نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيقي معاصر)*. عمان: دار المناهج.

-الطيب الوافي. (2003-2004). جدوى اتممة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية : دراسة حالة شركة الاسمنت تبسة. *رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية*. جامعة تبسة.

-أم الخير بري. (2017-2018). دور نظام المعلومات المحاسبية في المراجعة الداخلية : دراسة حالة مطاحن الزيبان القنطرة . *رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير* . جامعة بسكرة.

-بشير بن عيشي ، عمار بن عيشي. (2014). أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية. *الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات و الحكومات* (الصفحات 231-232). ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

-بول.ج ستينبارت، و مارشال روميني. (2009). *نظم المعلومات المحاسبية*. الرياض: دار المريخ.

-حاج قويدر قورين. (2006-2007). دور نظام المعلومات المحاسبي في مراقبة التسيير : حالة مؤسسة الاسمنت واد سلي. *رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير* . جامعة الشلف.

-حبيبة حناش. (2016-2017). واقع استخدام نظام المعلومات المحاسبي و المالي و أثره في التدقيق المحاسبي و المالي و أثره في التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية . *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية* . جامعة الجزائر 3.

-حكيم مخلص بوترفاس، و محمد عرفات مسلم. (2018-2019). دور نظام المعلومات المحاسبي في تحديد الوعاء الضريبي بالجزائر. *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية*.

-سعد بن البار. (2010-2011). دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية : دراسة حالة مؤسسة الأقمشة الصناعية مسلية. *رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير* . جامعة بسكرة.

-صلاح الدين عبد المنعم مبارك. (2013). *نظم المعلومات المحاسبية : مدخل رقابي*. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.

-صورية كحول. (2010-2011). دور نظام المعلومات المحاسبي في عملية التدقيق المحاسبي : دراسة حالة مؤسسة سونطراك. *رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير*. جامعة بسكرة.

-عبد الحكيم سليماني. (2012-2013). دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية : دراسة حالة مؤسسة الطاحن الكبرى للجنوب بسكرة. *رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير* . جامعة بسكرة.

-عبد القادر عيادي. (2007-2008). دور و أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل . *رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير* . جامعة الشلف.

-عبد المقصود ديبان، ناصر نور الدين، و كمال الدين مصطفى الدهراوي. (2000). *أساسيات نظم المعلومات المحاسبية*. دون ذكر مكان النشر: دار الجامعة الجديدة.

-عفيفة دراج. (2001-2002). دور نظام المعلومات المحاسبي في اتحاذ قرار التسعير . *رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية*. جامعة الجزائر.

-كمال الدين الدهراوي. (2005). *مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

-محمد عادل مخلوفي. (2014-2015). انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية : دراسة حالة مؤسسة سونلغاز ورقلة . *رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير* . جامعة بومرداس.

-محمد لمين عيادي. (2007-2008). مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة. *رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير* . جامعة الجزائر.

-محمد مطر. (2004). *التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية* . عمان : دار وائل.

-مصطفى شبرة. (2011-2012). أهمية نظام المعلومات المحاسبي في كفاءة سوق الاوراق المالية. *رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير*. جامعة الشلف.

-نسرين قطاع، و علي حبيش. (2020). اثر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 16*(22).

-نضال محمود الرمحي، و عبد الحليم ذيبة. (2014). *نظم المعلومات المحاسبية*. عمان: دار المسيرة.

-نور الدين أحمد قايد، و اسلام هلايلي. (2019). مساهمة نظام تخطيط موارد المؤسسة في تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية. *مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و ادارة الاعمال، 5*(2).

-يوسف محمد جربوع. (2014). *نظرية المحاسبة ، .* عمان: دار الوراق.

-اسماعيل سبتي. (بلا تاريخ). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المالي المحاسبي. *مجلة الحقوق و العلوم الانسانية العدد الاقتصادي، 34*(1).

-الهام حجام. (2015-2016). دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالتعثر المالي: دراسة حالة BNA. *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير*. جامعة أم البواقي.

-بشرى العمري، و حنان ماني. (2017-2018). دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة . *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية*. جامعة البويرة.

-جليلة بن خروف. (2008-2009). دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات. *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير* . جامعة بومرداس.

-حمزة محمود الزبيدي. (2000). *التحليل المالي (تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل)*. عمان: مؤسسة الوراق.

-حنان عجيلة. (2012-2013). فعالية نظام المعلومات المحاسبية: دراسة حالة مؤسسة الأنابيب غرداية. *رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير*. جامعة غرداية.

-رزيقة تالي. (2011-2012). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية : دراسة حالة مؤسسة التجهيزات المنزلية. *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير* . جامعة البويرة.

-سلمان حسين الحكيم. (2017). *تحليل القوائم المالية: مدخل صناعة القرارات الاستثمارية و الائتمانية*. دمشق: دار رسلان.

-سمية حاج عيسى. (2013-2014). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام آلية المقارنة المرجعية: دراسة حالة : مؤسسة الفاء فلتر. مذكرة *مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية*. جامعة أم البواقي.

-صلاح حواس. (2015). *المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي، الطبعة 4*. الجزائر: دار عبد اللطيف.

-عادل عشي. (2001-2002). الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية : قياس و تقييم دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة . *رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير* . جامعة بسكرة.

-عاشور كتوش. (2011). *المحاسبة العامة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

-عائشة بلغالي. (2016-2017). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية : دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء و الغاز عين تموشنت. *مذكرة لنيل شهادة الماستر*. جامعة ورقلة.

-عبد العزيز تغليسية. (2015-2016). دور نظم المعلومات في تحسين الأداء المالي :دراسة حالة مؤسسة مطاحن البركة زريبة الوادي. *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير*. جامعة بسكرة.

-عبد الكريم زرقاوي. (ديسمبر, 2016). تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية باستخدام أساليب الماسبة الادارية. *مجلة الاقتصاد الصناعي*(11).

-عبد الله جليد. (2018-2019). دور التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة انتاج أدوات ميكانيكية و لواحقها واد رهيو. *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية*. جامعة مستغانم.

-فاطمة ساجي. (2016-2017). مطبوعة في مقياس التحليل المالي موجهة لطلبة السنة الثالثة ادارة مالية. جامعة تيارت.

-مصطفى العثماني. (2014-2015). نظام المعلومات المحاسبي و دوره في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية : دراسة مجمع صيدال. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في علوم التسيير*. جامعة الجزائر 3.

-نبيلة شطارة. (2013-2014). فعالية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية العمومية حسب مقاربة المفتشية العامة للمالية. *رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير*. جامعة الجزائر 3.

الملاحق

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2018

CENTRE DD BISKRA

DATE

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2018	amort 2018	2018	2017
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		14 230 359,24		14 230 359,24	14 230 359,24
Agencements et aménagements de terrains		10 959 714,00	6 424 765,57	4 534 948,43	4 763 040,58
Constructions (Batiments et ouvrages		460 571 377,06	144 329 881,43	316 241 495,63	242 554 746,17
Installations techniques, matériel et outillage		30 320 929 922,48	10 330 918 959,35	19 990 010 963,13	18 142 465 092,57
Autres immobilisations corporelles		3 089 872 863,02	1 150 513 362,06	1 939 359 500,96	4 870 541 843,75
Immobilisations en cours		5 553 329 633,41		5 553 329 633,41	3 366 496 926,33
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		1 433 302,65		1 433 302,65	1 433 302,65
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		39 451 327 171,86	11 632 186 968,41	27 819 140 203,45	26 642 485 311,29
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 558 682 364,94	363 776 723,50	3 194 905 641,44	4 024 334 179,46
Stocks et encours		2 627 537,75		2 627 537,75	804 800,00
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		2 265 103 592,01	15 561 347,61	2 249 542 244,40	3 286 567 831,02
Impôts		104 720 752,52		104 720 752,52	90 236 596,47
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		207 488 823,80	987 230,39	206 501 593,41	361 972 671,30
TOTAL ACTIF COURANT		6 138 623 071,02	380 325 301,50	5 758 297 769,52	7 763 916 078,25
TOTAL GENERAL ACTIF		45 589 950 242,88	12 012 512 269,91	33 577 437 972,97	34 406 401 389,54

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2018

CENTRE DD BISKRA **DATE**

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		249 575 342,18	249 575 342,18
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	0,00
compte de liaison**		23 744 027 425,72	23 399 142 172,88
TOTAL CAPITAUX PROPRES		23 993 602 767,90	23 648 717 515,06
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		274 711 645,34	252 305 198,90
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		6 489 196 126,05	6 372 971 285,41
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		6 763 907 771,39	6 625 276 484,31
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 217 936 683,47	2 297 680 444,82
Impôts		76 588 193,01	78 046 491,69
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 525 402 557,20	1 756 680 453,66
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 819 927 433,68	4 132 407 390,17
TOTAL GENERAL PASSIF		33 577 437 972,97	34 406 401 389,54

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2019

CENTRE DD BISKRA

DATE

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2019	amort 2019	2019	2018
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		14 230 359,24		14 230 359,24	14 230 359,24
Agencements et aménagements de terrains		18 237 727,00	7 084 533,07	11 153 193,93	4 534 948,43
Constructions (Batiments et ouvrages		469 715 110,51	157 626 284,42	312 088 826,09	316 241 495,63
Installations techniques, matériel et outillage		31 410 639 760,08	11 419 620 847,23	19 991 018 912,85	19 990 010 963,13
Autres immobilisations corporelles		3 258 552 519,66	1 186 640 120,42	2 071 912 399,24	1 939 359 500,96
Immobilisations en cours		6 179 852 503,61		6 179 852 503,61	5 553 329 633,41
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		1 433 302,65		1 433 302,65	1 433 302,65
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		41 352 661 282,75	12 770 971 785,14	28 581 689 497,61	27 819 140 203,45
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 887 171 046,15	260 009 978,78	3 627 161 067,37	3 194 905 641,44
Stocks et encours		2 335 080,55		2 335 080,55	2 627 537,75
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		2 973 115 480,21	15 561 347,61	2 957 554 132,60	2 249 542 244,40
Impôts		245 730 857,18		245 730 857,18	104 720 752,52
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		314 952 579,77	502 106,45	314 450 473,32	206 501 593,41
TOTAL ACTIF COURANT		7 423 305 043,86	276 073 432,84	7 147 231 611,02	5 758 297 769,52
TOTAL GENERAL ACTIF		48 775 966 326,61	13 047 045 217,98	35 728 921 108,63	33 577 437 972,97

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2019

CENTRE DD BISKRA **DATE**

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		249 575 342,18	249 575 342,18
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		36 775 730,75	0,00
compte de liaison**		24 023 776 526,31	23 744 027 425,72
TOTAL CAPITAUX PROPRES		24 310 127 599,24	23 993 602 767,90
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		291 199 514,44	274 711 645,34
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		6 430 982 478,09	6 489 196 126,05
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		6 722 181 992,53	6 763 907 771,39
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 055 993 698,88	1 217 936 683,47
Impôts		89 922 038,94	76 588 193,01
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 550 695 779,04	1 525 402 557,20
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		4 696 611 516,86	2 819 927 433,68
TOTAL GENERAL PASSIF		35 728 921 108,63	33 577 437 972,97

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2019

CENTRE DD BISKRA **DATE**

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2019	2018
Ventes et produits annexes		12 183 399 462,96	11 589 113 368,76
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		3 205 244 272,41	3 149 940 499,51
Achats consommés		- 93 020 293,86	- 59 006 229,84
Services extérieures et autres consommations		- 485 527 202,16	- 490 943 586,53
II - Consommation de l'exercice		- 3 261 575 512,31	- 2 175 156 432,84
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 56 331 239,90	974 784 066,67
Charges de personnel		- 1 219 672 383,25	- 982 202 434,25
Impôts, taxes et versements assimilés		- 226 032 921,55	- 204 936 557,42
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 1 502 036 544,70	- 212 354 925,00
Autres produits opérationnels		337 644 590,88	303 670 244,23
Autres charges opérationnelles		- 11 520 290,71	- 196 000,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 342 819 793,81	- 1 437 013 621,84
Reprise sur pertes de valeur et provisions		174 450 841,68	196 045 828,07
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 2 344 281 196,66	- 1 149 848 474,54
Charges financières		- 7 454 974,19	- 9 049 182,88
VI - RESULTAT FINANCIER		- 7 454 974,19	- 9 049 182,88
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 2 351 736 170,85	- 1 158 897 657,42
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		12 695 494 895,52	12 088 829 441,06
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 15 047 231 066,37	- 13 247 727 098,48
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 2 351 736 170,85	- 1 158 897 657,42
Eléments extraordinaires (produits)		0,00	0,00
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 2 351 736 170,85	- 1 158 897 657,42